# دراسة ١٤

# في اتجاهات ومشاكل التطور الصناعي في العراق في الفترة ١٩٦٣/١٩٦٤ - ١٩٦٨/١٩٦٩

الدكتور كاظم حبيب

يستهدف هذا البحث استعراض وتحليل أهم اتجاهات ومشاكل تطور القطاع الصناعي في العراق خلال الفترة ١٩٦٣/١٩٦٤ - ١٩٦٨/١٩٦٩ ، وهي المرحلة الرابعة من مراحل التطور الصناعي العراقي . ان هذا البحث يشكل القسم الثاني من الدراسة الخاصة بتطور القطاع الصناعي التي يقوم بها الباحث[١] .

ان هذه المرحلة ، التي ما تزال ممتدة حتى الوقت الحاضر ، قد شهدت اجراءات اقتصادية مهمة ، نأتي فيما يلي على تلك الاجراءات التي شملت القطاع الصناعي والتي وجدت تعبيرها في النقاط التالية :

- صدور قرارات التأميم في منتصف شهر تموز عام ١٩٦٤ والتي شملت مؤسسات مهمة في القطاع الصناعي عائدة الى القطاع الخاص المحلي[٢] .
- تم وضع « خطة » اقتصادية جديدة بدأ العمل بموجبها منذ عام ١٩٦٥/١٩٦٦ وامتدت الى عام ١٩٦٩/١٩٧٠ ، كما تم اقرار « خطة »

---

(١) راجع : د . كاظم حبيب ، « دراسة في اتجاهات ومشاكل التطور الصناعي في العراق للفترة ١٩١٧ - ١٩٦٣ » مجلة الجامعة المستنصرية العدد الثاني ١٩٧١ بغداد ص ٥٦٨ - ٦٢٣

(٢) راجع : د . كاظم حبيب « الطبيعة الاجتماعية لاجراءات التأميم في العراق » مجلة الطريق اللبنانية العدد ٢ و ٣ لسنة ١٩٧١ بيروت .

اقتصادية جديدة للفترة ١٩٧٠/١٩٧١ - ١٩٧٤/١٩٧٥[٣] .

● البدء بتشكيل وتنشيط شركة النفط الوطنية والتوجه نحو الاستثمار المباشر للنفط العراقي[٤] .

● انجاز مجموعة من المشاريع الصناعية التي تضمنتها الخطة الاولى والخطة الثانية والتي كانت ضمن الاتفاقية الاقتصادية السوفياتية - العراقية، بالاضافة الى مشاريع صناعية اخرى[٥] .

وقد تميزت هذه المرحلة بعدد من الخصائص التي تجد جذورها وامتداداتها الاساسية في المرحلة السابقة - الثالثة - من مراحل التطور الصناعي في العراق اي الفترة ١٩٥٨-١٩٦٣ ، ولا تختلف عنها كثيرا . ان هذا التقييم يجد تعبيره في المحتوى الاساسي لاهم المؤشرات الاقتصادية في القطاع الصناعي العراقي ،[٦] والتي تتلخص في النقاط التالية :

١ - على الرغم من مرور فترة غير قصيرة على انتصار ثورة تموز عام ١٩٥٨ واحراز مكاسب على طريق تعزيز الاستقلال والسيادة الوطنية،

---

(٣) راجع : د. كاظم حبيب : « ملاحظات حول القطاع العام والتخطيط الاقتصادي في العراق » مجلة دراسات عربية ، العدد ٩ / السنة الخامسة تموز ١٩٦٩ ص ١٧ - ٥٠ .

راجع ايضا : قانون خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٠-١٩٧٤ والمذكرة التفسيرية الوقائع العراقية العدد ١٨٦٢ / السنة الثانية عشرة ١ نيسان ١٩٧٠ القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٠

(٤) راجع : د. كاظم حبيب « خصائص اقتصاد النفط في العراق ومهامنا في المرحلة الراهنة » مجلة الثقافة الجديدة العدد ٢٠ كانون الاول ١٩٧٠ ص ٦٩ - ٨٦ وهو موجز للبحث الذي نشر بعد ذلك في مجلة الطريق اللبنانية في العدد سنة ١٩٧١ بيروت .

(٥) راجع : د. جواد هاشم و د. حسين عمر و د. علي المتوفي : « تقييم النمو الاقتصادي في العراق » وزارة التخطيط كتاب مطبوع بالرونيو بجزئين وملحق للجزء الثاني سنة ١٩٧٠ / ١٩٧١ بغداد .

(٦) راجع : د. كاظم حبيب . مصدر سابق - الهامش رقم(١) وراجع ايضا مجلة الثقافة الجديدة العدد ٩ / ١٩٧٠ « السمات الاساسية للصناعة الوطنية في العراق » .

الا ان التناقض الرئيسي في المجتمع العراقي بقي قائما بين الامبريالية العالمية وشركاتها الاحتكارية الإجنبية التي تستغل وتنهب ثروات القطر الوطنية من جهة وفصائل الحركة الوطنية ومجموع الشعب من جهة اخرى • الا ان هذا التناقض لم يتخذ بأستمرار شكلا صارخا وواضحا كما كان عليه في المراحل السابقة التي سبقت ثورة تموز عام ١٩٥٨ ، بل بدأ يبرز بظواهر جديدة اكثر خطورة وتهديدا لوحدة القطر الوطنية ومصالح الشعب الاساسية • ان المهمة المركزية بالنسبة للاحتكارات الامبريالية هي الاستمرار بأستنزاف الفائض الاقتصادي المنتج في قطاع النفط الخام والتأثير على سياسة الدولة الاقتصادية • وفي ضوء هذا الواقع تبرز الضرورة القصوى لتحقيق تحالف سياسي متين بين القوى والفئات الاجتماعية الوطنية المعادية للاستعمار والاقطاع والرجعية ويستند الى الاهداف الرئيسية التي تنبثق من طبيعة ومحتوى المرحلة الراهنة •

٢ - التصفية المستمرة التي وجهت للعلاقات الانتاجية شبه الاقطاعية وان كانت مترددة تدريجية وغير حازمة ، في الاجهاز النهائي عليها ، مما عرقل انجاز هذه المهمة الكبيرة في القطاع الزراعي ، مهمة التخلص الكامل من العلاقات الانتاجية شبه الاقطاعية وازالة العوائق المنبثقة عنها والمعرقلة لنمو القوى المنتجة ولحرية حركتها • ان الخطوات الايجابية ، رغم النواقص البارزة فيها ، التي اتخذت في قطاع الزراعة ، فسحت الطريق لنمو العلاقات الانتاجية الرأسمالية في جزء محدود من المؤسسات الزراعية وبقي القسم الاعظم منها ضمن اطار الانتاج السلعي الصغير • ان التطور النسبي الذى طرأ على القطاع الزراعي وعلى محتوى العلاقات الانتاجية فيه قد أثر بصورة نسبية بسيطة على الانتاج الصناعي باتجاهين مهمين اولهما يبرز في تحسن امكانية تزويد المؤسسات الصناعية بالمواد الخام الضرورية المتوفرة في العراق من جهة وفي تحسين مستوى الفلاحين ورفع معدل حصة الفرد الواحد من الدخل المنتج في القطاع الزراعي وتحسين قوتهم الشرائية من جهة اخرى ، مما يساعد على توسيع السوق الداخلية وقدرتها على تصريف افضل للسلع المنتجة في المؤسسات الصناعية العراقية مما

يساهم في تطوير تلك المؤسسات • ونخلص من ذلك الى القـــول بـــأن العلاقات الانتاجية شبه الاقطاعية المستغلة والمتخلفة التي كانت سائدة فـــي ريف واقتصاد العراق عموما قبل ثورة تموز عام ١٩٥٨ قد تلقت ضربـات حادة وصفيت في بعض المناطق ، الا ان بقاياها واسلوب نشاطها الاقتصادي وتقاليدها ما تزال موجودة ومؤثرة على الانتاج الزراعي بصورة سلبية • ويزيد هذه المسألة تعقيدا واقع تخلف بناء العلاقات الانتاجية الجديـــدة والتخلص من الانتاج السلعي الصغير • ان الريف في العراق يشـــكل أكبر مشكلة للقطر ليس فقط في نطاق الزراعة ، بل في عموم الاقتصـاد العراقي وبسبب كونه يصدّر الى المدينة جوانب حادة من مشاكله المزمنة • ان المحك الذي ينبغي الاعتماد عليه في تقدير مدى الجدية في حل مشاكل القطاع الزراعي الاساسية يرتبط بمسألتين متلازمتين هما : ما هي الجهود التي تبذل في سبيل تحقيق التنسيق والتوازن في التطور بين القطاعيـــن الصناعي والزراعي والتناسب في عموم الاقتصاد الوطني أولا ثم ما هـــي الجهود التي تبذل في سبيل تمويل الانتاج السلعي الصغير الى انتاج سلعي كبير يستند على ادخال مستمر لمنجزات التقدم العلمي والتكنيكي وتحقيق انتاجية عالية ونوعية جيدة وكلفة قليلة ؟ ان اسلوب ومحتوى معالجـــة هاتين المسألتين سيؤثر بشكل بارز وعميق على القطاع الزراعي والقطـاع الصناعي ومجمل الاقتصاد الوطني وتركيبه الراهن •

٣ ـ لقد تحول القطاع العام الصناعي خلال هذه المرحلة من قطاع ضعيف بالمقارنة مع القطاع الخاص الى قطاع يتحمل مســـوؤلية تنفيـــذ مشاريع البرامج الاقتصادية ويكوّن القاعدة المادية لعملية التنمية الاقتصادية في العراق عموما • أما القطاع الخاص فقد تميز خلال هذه الفترة بالتردد الشديد وعدم الاستعداد في توظيف رؤوس امواله في الصناعة والاتجـاه ـ كحد اعلى لحركته ـ نحو المشاريع الصناعية الصغيرة التي لا تتعرض لعملية تأميم يخشاها جدا • وعلى اي حال فأن تردد وخوف القطاع الخاص ينبثق من ناحيتين هما :

أ – الضعف العام الذي يتميز به هذا القطاع منذ نشوئه والمحاربة المستمرة التي عاناها قبل ثورة تموز بشكل خاص ( المسألة تتعلق هنا بالقطاع الخاص الصناعي ) .

ب – القلق الذي صاحب تطوره بعد ثورة تموز عام ١٩٥٨ ورغبته في السيطرة على عموم عملية التنمية الاقتصادية وعدم تجانس هذه الرغبة الجامحة مع امكانياته الفعلية ثم جنوحه الى التحالف مع القوى السياسية المعادية لتطوره ، ومنها فئات كبار الملاكين والكومبرادور وحتى البرجوازية الاجنبية ، بسبب تخوفه الكبير غير المنطقي من الطبقة العاملة خلال المرحلة المذكورة . ان الاجراءات الاخرى التي اتخذت ازاء القطاع الخاص في منتصف عام ١٩٦٤ وشمولها لعدد مهم من المؤسسات الصناعية التابعة له قد عمقت من تخوفه وتردده في التوظيف .

٤ – ان تنمية الصناعة الوطنية خلال هذه المرحلة كانت خاضعة لذهنية البرجوازية الصغيرة وبرامجها في هذا الشأن وتجد هذه الحقيقة تعبيرها الواضح في « الخطة » الاقتصادية الخمسية التي صدرت في عام ١٩٦٥ وشملت الفترة ١٩٦٥ – ١٩٦٩ . ويتبلور مفهوم البرجوازية الصغيرة لعملية التنمية الصناعية في كونها لا ترى فيه القطاع المادي الحاسم والمؤثر بصورة مباشرة وفعالة على مجموع القطاعات الاقتصادية ولا ترى فيه القطاع الديناميكي المحرك والمعجل لعملية التنمية ، بل ترى في القطاع الزراعي كل ذلك ، بالاضافة الى موقفها العام من وجهة التصنيع نفسها .

٥ – وعلى النطاق العربي فأن تطلعات التنسيق الصناعي المشترك بين الاقطار العربية لم تحرز أية خطوة جديدة نحو الامام واقتصرت الاتفاقيات التي عقدت على اتجاهين :

أ – تأكيد ضرورات تطوير عملية التبادل التجاري وحصر عملية التعاون عموما في مرحلة التداول ونجد ذلك واضحا في اتفاقية الوحدة الاقتصادية واتفاقية السوق العربية المشتركة ، وهي اتفاقيات رسمية .

ب – دعوة الى تحويل التعاون والتنسيق الاقتصادي العربي من مرحلة

التداول الى مرحلة الانتاج ايضا ونجد تعبير ذلك في المؤتمرات العلمية والاقتصادية التي عقدت خلال هذه المرحلة سواء كانت على الصعيد الرسمي ام على صعيد المنظمات المهنية •

وقد بقيت غالبية توصيات وقرارات هذه المؤتمرات دون تنفيذ عملي • وعلى أي حال فالمهم ان نشير الى ان التعاون الاقتصادي العربي لم يكن حتى الوقت الحاضر ذو أثر فعال وبارز على تطوير القطاع الصناعي في العراق ، رغم قدرته على ذلك وتوفر الامكانيات العملية ايضا •

وفي ضوء الخصائص العامة المميزة لواقع التطور الصناعي في المرحلة الرابعة سنحاول ان نعالج خصائص القطاع الصناعي المباشرة ثم المنطلقات الفكرية التي قادت الى هذا الواقع •

وفيما يخص خصائص القطاع الصناعي العراقي فستتحدد الدراسة بالنقاط التالية : ـ

اولا : تركيب الصناعة العراقية

ونهتم في هذه الفقرة بتبيان وتحليل واقع تركيب الصناعة العراقية من جوانب عديدة اهمها[٧] :

أ ـ التركيب القطاعي للصناعة ؛

ب ـ التركيب السلعي للصناعة ـ مجاميع السلع الصناعية ؛

جـ ـ التركيب الصناعي على اساس فرعي الصناعة الاساسيين ، الفرع الاول و الفرع الثاني ، اي انتاج وسائل الانتاج وانتاج وسائل الاستهلاك ، ( أ و ب ) •

د ـ تركيب الصناعة العراقية من حيث الملكية •

هـ ـ تركيب الصناعة من حيث توزيعها الجغرافي •

---

(٧) راجع :

Arnold, Borchere. Schmidt, "Okonomok der Sogialistischen Industrie in der DDR, Venlay Die Wirtschaft, BERLIN 1969. p. 30.

ثانيا : التشغيل في القطاع الصناعي وتهتم الدراسة بابراز ناحيتين هما :

أ ـ عدد العاملين في المؤسسات الصناعية ونسبتهم الى مجموع السكان والى مجموع الايدي القادرة على العمل بالاضافة الى التركيب النوعي للعاملين في القطاع الصناعي .

ب ـ التوزيع القطاعي والجغرافي للعاملين في المؤسسات الصناعية .

ثالثا ـ مستوى تطور انتاجية العمل وعدد من المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بها .

رابعا : مقدار مساهمة القطاع الصناعي الوطني في تكوين الدخل القومي والعلاقة بين حجم الانتاج الاجمالي والقيمة المضافة .

خامسا : تطور قطاع صناعة النفط وخصائصه البارزة في ضوء المقارنة مع القطاع الصناعي الوطني[٨] .

سادسا ـ دور المصرف الصناعي في التنمية الصناعية .

* * *

**اولا : تركيب الصناعة العراقية .**

تكمن الاهمية الكبيرة في دراسة تطور الصناعة العراقية من حيث تركيبها المتعدد الجوانب في كونها تضع المرء بصورة مباشرة امام مستوى نمو وتطور القوى المنتجة وتحدد طبيعة ودور علاقات الانتاج السائدة وتأثيرها على القوى المنتجة وحركتها وتكشف العوامل التي تقف او التي تؤثر في ظهور هذا التركيب الصناعي او ذاك ، كما انها تضع العاملين في حقول التنمية الاقتصادية والمجتمع بأسره وجهاً لوجه أمام المهام المباشرة للتنمية الصناعية وتحدد لهم وجهة السير اللاحقة في ضوء السياسة الاقتصادية المتبعة . وعبر هذه الدراسة أيضا يمكن تحديد جملة من العلاقات

---

(٨) لن يتم التطرق الى هذه النقطة في هذا البحث بسبب معالجتها من قبل الباحث في بحث خاص بها نشر في مجلة « الطريق » اللبنانية بعنوان « النفط ودوره في اقتصاديات العراق ومهامنا في المرحلة الراهنة » العدد ٨ ـ سنة ١٩٧١ ، بيروت .

الاقتصادية بين القطاعات والفروع الصناعية ، بين المناطق والاقاليم ، بين السلع المنتجة في مختلف المؤسسات الاقتصادية ، بين القطاع العام والخاص والمختلط • وفي ضوء هذه المعرفة يمكن تقدير مستوى هذه العلاقة واهمية تطويرها وتلافي النواقص الحاصلة فيها ووضع خطة كاملة لافاق تطورها وايجاد التوافق والتناسب الضرورى فيما بينها خلال عملية البناء الاقتصادي • وتشير عملية دراسة تركيب الصناعة بالاضافة الى كل ذلك الى واقع العلاقة القائمة بين الصناعة في داخل القطر والموارد الاقتصادية المادية والبشرية المتوفرة ، مدى الاستفادة من تلك الموارد في عملية التنمية الصناعية ومدى تأثير مستوى تطور الصناعة في الاستفادة من الموارد المتاحة •

**أ ـ التركيب القطاعي للصناعة :**

ونعني بذلك توزيع المؤسسات الصناعية القائمة في العراق على أساس نوعية السلع المنتجة فيها كالصناعات الكيمياوية والصناعات الغذائية والصناعات المعدنية ••• الخ • والغرض من هذا التقسيم التعرف الدقيق على القطاعات الانتاجية القائمة في الاقتصاد الصناعي اولا ووزن هذه القطاعات في اطارها الاجمالي ثانيا ، اي التعرف على مستوى مساهمة كل قطاع في تكوين قيمة الانتاج الاجمالي في القطاع الصناعي ومستوى مساهمتها في تكوين الدخل القومي الصناعي • ان هذه المعلومات تتيح لنا معرفة مستوى تطور القطاع الصناعي عموما ونتعرف من خلالها على مستوى توفر اركان عملية اعادة الانتاج الاجتماعية في الاقتصاد القومي ، عملية اعادة الانتاج الموسعة •

ولو القينا نظرة على الارقام المتوفرة عن التوزيع القطاعي للصناعة العراقية خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨ ، لتعرفنا على الجدول ادناه :

---

(٩) ملاحظة : ان المؤسسات الصناعية المقصودة في هذا المجال ، هي التي يبلغ عدد العاملين في كل منها عشرة عمال فما فوق ، اى ان الجدول لا يتضمن المؤسسات الصناعية الصغيرة التي يقل عدد العاملين في كل منها عن عشرة اشخاص • ان الارقام المتوفرة لدينا هى اخر ما نشر من قبل وزارة التخطيط حتى ٢٠ـ٥ـ١٩٧٠ في كتاب الاحصاء الصناعي لعام ١٩٧١ ـ بغداد •

## قيمة الانتاج الصناعي بسعر التكلفة وصافي الدخل القومي في القطاعات الصناعية الوطنية
## بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٦٤ بالاف الدنانير

| السنة / القطاعات الصناعية | ١٩٦٤ | | ١٩٦٥ | | ١٩٦٦ | | ١٩٦٧ | | ١٩٦٨ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | قيمة الانتاج | صافي الدخل | قيمة الانتاج | صافي الدخل | قيمة الانتاج | صافي الدخل | قيمة الانتاج | صافي الدخل | قيمة الانتاج | صافي الدخل |
| تصفية النفط | ١٤٠٢١ | ١٠٤٤٧ | ١٨٠٠٢ | ١٣٧٨٣ | ١٨٧١٠ | ١٤٢٦٩ | ١٧٨٢٥ | ١٣٤٢٥ | ٢٠٤٩٦ | ١٥٧٠٥ |
| الصناعات الغذائية | ٢٥١٠٦ | ٤٦٥٣ | ٢٦١٧٤ | ٦١٧٦ | ٢٧٨٧٠ | ٦١٧٢ | ٣٠٧٦٩ | ٦٨٠٣ | ٢٩٧٠٣ | ٦٠٢٥ |
| المشروبات | ٧١٧٢ | ٣٨٦١ | ٧٢٦٤ | ٤٠٥٧ | ٩٩٨٥ | ٦٤١٨ | ٧٢٢٣ | ٤٨٩٧ | ٨٣٤٥ | ٥٥٩١ |
| التبغ | ٧٢٣٨ | ٢٩١٣ | ٧٣٤٩ | ١٩٧٨ | ٨٠١٦ | ٣٧١٢ | ٧١١٦ | ٣٥٠٣ | ٧٥٤١ | ٣٤١٨ |
| المنسوجات | ١١٨٤١ | ٤٦٠٤ | ١٢٤٠٠ | ٥٠٢٣ | ١٢٧٨٣ | ٥٠٧٠ | ١٢١٠٠ | ٥٠١١ | ١٣٢١٨ | ٥٣٢٤ |
| الملابس والاحذية | ٦٠٧٦ | ١٧٢٣ | ٦٨٤٥ | ١٧٥٠ | ٨٢٠٠ | ٢٥٦٣ | ٨٥٩٧ | ٣٢٦١ | ١٠١٩٢ | ٣٨٩٦ |
| الاثاث والتركيب | ١٢٨٥ | ٤٧٢ | ١١٢٥ | ٤٧٢ | ١٣٠٥ | ٦٣٠ | ١١١٨ | ٤٧٦ | ١٣٥٧ | ٦٠٠ |
| الورق ومنتجاته | ١٧٦٨ | ٤٦٤ | ١٧٦١ | ٤١٧ | ١٩٣٧ | ٤٩٤ | ٢٠٧٦ | ٧٥١ | ٢٢٩٦ | ٦٥٣ |
| الطباعة | ١٢٨٠ | ٥٨٥ | ١٣٢٥ | ٤٨٦ | ١٨٦٢ | ١١٠٠ | ١٨٥٩ | ١٠٨٣ | ٢١٢٦ | ١٢٢٢ |
| الجلود ومنتجاتها | ١٥٣٠ | ٣٩١ | ١٦٦٣ | ٣٦٥ | ٢١٤٤ | ٥١٥ | ١٥٧٢ | ٣٣١ | ١٧٦٨ | ٤٣٣ |
| الصناعات الكيمياوية | ١٢٦٤٧ | ٤٣٩٣ | ١٤٦٥٣ | ٤٨٢٣ | ١٣٧٢٠ | ٤١٤٦ | ١٣٥٦٠ | ٤٩٠٣ | ١٦٠٠٧ | ٦٣٥١ |
| صناعات المعادن اللافلزية | ١٣١٥٧ | ٨٦٠٨ | ١٤٢٥٧ | ٨٧٨٤ | ١٣٨٢٥ | ٨٦٢٥ | ١٢٧١٢ | ٧٩٦٩ | ١٤٧٤٣ | ٩٦٩٨ |
| صناعات معدنية اساسية | ٧٢٥١ | ٣٢٢١ | ٣٩٧٥ | ٢٠٤٤ | ٤٨٠٦ | ٢٢١٩ | ٨٧٣٢ | ٤٤٠٤ | ٧٤١١ | ٤١٧٧ |
| صناعات اخرى | ١٠٨٠ | ٤٥٧ | ١٠١٨ | ٦٥١ | ٨٤٨ | ٣١٩ | ٢٨ | ١١ | ١١٤ | ٦٤ |
| مجموع الصناعات الكبيرة | ١١١٤٥٢ | ٤٦٧٩٢ | ١١٧٨١١ | ٥٠٨٠٩ | ١٢٦٠١١ | ٥٦٢٥٢ | ١٢٥٢٨٧ | ٥٦٨٢٨ | ١٣٥٣١٧ | ٦٣١٥٧ |

ويستدل من الجدول رقم (١) الملاحظات التالية :

١ – لم يحصل اى تحويل في مواقع القطاعات الصناعية القائمة في العراق خلال الفترة ١٩٦٤ – ١٩٦٨ ، وبمعنى اخر لم يحصل اى تبدل في مواقع هذه القطاعات بالمقارنة مع المرحلة السابقة ايضا ، اذ ان تركيب هذه القطاعات في عام ١٩٦٤ كان متشابها الى ابعد الحدود مع تركيبها في عام ١٩٥٩ و ١٩٦١ .. الخ ، اي ان الصناعات التحويلية الاساسية كالصناعات الكيمياوية والصناعات المعدنية اللافلزية والمعدنية لم تستطع ان تحقق نمواً كبيرا في تطورها خلال هذه الفترة . وفي ضوء ذلك نلاحظ ان مستوى تطور صافي الدخل في هذه القطاعات كان محدودا جدا .

٢ – ان الزيادة الاجمالية في قيمة الانتاج الاجمالي خلال الفترة المذكورة بلغت (٢٣٨٦٥) الف دينار ، اي في عام ١٩٦٨ بالمقارنة مع عام ١٩٦٤ ، اي بنسبة زيادة قدرها ٤ر٢١٪ فقط ، وكانت الزيادة في صافي الدخل لنفس السنة قد بلغت (١٦٣٦٥) الف دينار او بنسبة زيادة قدرها ٣٥٪ .

٣ – كانت نسب الزيادة في صافي الدخل للقطاعات الصناعية المختلفة متباينة في عام ١٩٦٨ بالمقارنة مع عام ١٩٦٤ ، ففي الوقت الذي بلغت ١ر١٢٦٪ في صناعة الملابس والاحذية ، بلغت نسبة الانخفاض في صناعة الطباعة ١٠٨٪ وكانت في الصناعات الاخرى على النحو الاتي : الصناعات الغذائية ٥ر٢٩٪ ، المشروبات ٨ر٤٤٪ ، التبغ ٣ر١٧٪ ، المنسوجات ٦ر١٥٪ ، الملابس والاحذية ١ر١٢٦٪ ، الاثاث والتركيب ١ر٢٧٪ ، الورق ومنتجاته ٧ر٤٠٪ ، الجلود ومنتجاتها ٧ر١٠٪ ، الصناعات الكيمياوية ٦ر٤٤٪ ، صناعات المعادن اللافلزية ٧ر١٢٪ والصناعات المعدنية ٧ر٢٩٪ .

٤ – وعلى العموم يمكننا ان نتبين في هذا المجال الفرق بين قيمة الانتاج الاجمالي وصافي الدخل وتطوره خلال الفترة المذكورة حيث بلغ الفرق في عام ١٩٦٤ بنحو (٦٤ر٦٦٠) الف دينار ، اي بنسبة قدرها

٥٨٪ ، وبلغ الفرق في عام ١٩٦٨ (٧٢١٦٠) الف دينار او بنسبة قدرها ٥٣ر٣٪ من قيمة الانتاج الاجمالي • وهذا يعني ان هناك تحسنا نسبيا في مقدار ونسبة صافي الدخل الى حجم الانتاج الاجمالي منذ عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٦٨ •(×)

٥ ـ يستدل من الجدول ايضا ان القطاعات الصناعية القائمة في العراق هي صناعات خفيفة واستهلاكية ، ونتعرف على ذلك في الواقع ليس من اسماء هذه القطاعات بل بالاساس من قيمة الانتاج الاجمالي المحدودة ومن مقدار صافي الدخل المنتج • وسنلاحظ ذلك بوضوح اكبر في دراستنا للجوانب الاخرى من التركيب الصناعي في العراق •

**ب ـ التركيب السلعي للصناعات :**

تستهدف دراسة التركيب السلعي للقطاع الصناعي الوصول الى معرفة دقيقة وتفصيلية لجميع السلع المنتجة في الفروع والقطاعات الصناعية كافة تتبين من خلالها عدد من المؤشرات الاقتصادية منها :

١ ـ مدى التداخل والترابط ثم التبعية القائمة بين مختلف السلع المنتجة في القطاعات الصناعية ومدى ماتخلقها هذه التبعية من علاقة بين القطاعات الصناعية •

٢ ـ مدى الارتباطات القائمة بين السلع المنتجة بحيث ان كل عدد معين فيها يشكل مجموعة سلعية قائمة بذاتها ، رغم ان هذه السلع ربما تختلف في توزيعها على القطاعات الصناعية • ان سبب هذا الترابط السلعي في مجاميع سلعية ربما يعود الى نواحي تكنيكية ومواصفات نوعية معينة او بسبب تكامل مجموعة معينة في اغراض انتاجية واحدة ••• الخ •

٣ ـ نوعية السلع المنتجة وكيفية توزيعها بين المجموعتين (أ) و (ب)

---

(×) صافي الدخل = قيمة الانتاج الاجمالي ـ الاندثارات ، أي أن
دق = ج ـ ث او ان
ج = دق + ث

اي مدى عائديتها الى مجموعة سلع انتاج وسائل الانتاج ام الى مجموعة سلع انتاج وسائل الاستهلاك في القطاع الصناعي • والجدير بالاشارة ان هناك سلعا خفيفة ولكنها تعتبر جزءا من السلع الانتاجية ، كما ان هناك سلعا ثقيلة ولكنها تعتبر جزءا من السلع الاستهلاكية ، لذلك فمن الضروري معرفة مدى ارتباط هذه السلع بالمجموعتين (أ) و (ب) اساسا • ( ان صناعات الخشب والأنسجة والملابس والصناعات الغذائية والصناعات الجلدية والدخانية والصناعات الورقية •• الخ هي صناعات خفيفة ، الا ان جزءا منها يستخدم كسلع استهلاكية واخرى كسلع انتاجية • اما الصناعات الثقيلة فهي الصناعات المعدنية والصناعات الكيمياوية والصناعات الاستخراجية وغيرها من فروع الصناعة ، الا ان جزءا منها يستخدم كسلع انتاجية واخرى كسلع استهلاكية ) •

٤ - معرفة واقع التركيب الكمي والقيمي للسلع المنتجة ومدى مساهمتها في حجم وقيمة الانتاج الاجمالي للقطاع الصناعي ومدى مساهمتها في تكوين الدخل المنتج في القطاع الصناعي •

يشير تقرير نتائج الاحصاء الصناعي لسنة ١٩٦٨ الى ان هناك ٧٨ مجموعة من السلع المرتبطة بالقطاعات الصناعية القائمة في العراق ( عدا الماء والكهرباء وصناعة استخراج النفط الاجنبية )[١٠] •

ويبدو من الجداول المرفقة التي يتضمنها التقرير المذكور استنتاجان اساسيان نلخصها فيما يلي :

اولا - ان القسم الاعظم من مجاميع السلع الصناعية هي صناعات استهلاكية وخفيفة من المجموعة (ب) • وان قسما قليلا جدا من هذه السلع يعتبر من المجموعة (أ) ، الا انها تخدم في الوقت نفسه اغراضا استهلاكية •

ثانيا - ان كميات السلع المنتجة في هذه المجاميع من جهة وقيمة الانتاج الاجمالي لكل مجموعة منها من جهة اخرى واطئة جدا وان اغلبها

---

(١٠) راجع : نفس المصدر السابق •

في ضوء ذلك ينتج بتكاليف عالية بسبب ضعف مستوى الانتاجية ، انه قريب الى الانتاج السلعي الصغير • وعلى العموم فأن مقدار مساهمة كل من هذه السلع او كل مجموعة منها في تكوين الدخل القومي في الصناعة ضعيف جدا ويعبر عن التخلف الكبير الذي يعاني منه القطاع الصناعي عموما •

ان الجداول المنشورة في التقرير المذكور اعلاه تبين انعدام وجود صناعات انتاج وسائل الانتاج وخاصة انتاج المكائن والالات والمعدات والصناعات الكيمياوية الاساسية •• الخ انها تشير بدقة الى ان الانتاج الصناعي في العراق وعموم الاقتصاد الوطني عاجزان عن استكمال عملية اعادة الانتاج الموسعة ضمن اطار الاقتصاد الوطني • وفي ضوء ذلك نلاحظ بأن مقدار التراكم السنوي ضئيل جدا ولايشكل الا نسبة ضئيلة من الفائض الاقتصادي المحقق بالاضافة الى ضآلة الفائض الاقتصادي المحقق ذاته • ان صورة الاقتصاد الصناعي في العراق من زاوية التركيب السلعي تؤكد سمة الاقتصاد العراقي الاساسية ، اى كونه اقتصادا متخلفا وتابعا في آن واحد •

ومن الملاحظ في التركيب السلعي للصناعة العراقية ان هناك ظاهرة جديرة بالاهتمام والمراقبة ، ونعني بها التوسع الافقي الكبير في انتاج السلع الاستهلاكية ذات الخصائص والاغراض المتشابهة والمتباينة من حيث الشكل، الا ان كميات الانتاج من كل سلعة من هذه السلع قليلة جدا • ان هذه الظاهرة غير الصحية تعني بطبيعة الحال عدم وجود برمجة واشراف ومراقبة سليمة على الانتاج الصناعي وعلى التوظيفات فيه ، تعني ايضا ان الانتاج سيكون ذا كلفة عالية وانتاجية واطئة •

ان المرحلة الراهنة من تطور الاقتصاد العراقي تضع على عاتق القطاع الصناعي ضرورة التوجه نحو تقليص التوسع الافقي لانتاج السلع المتشابهة وحصرها بأقل عدد ممكن مع زيادة في كميات السلع المنتجة منها

بما يساعد على تقليص التكاليف عبر التحول نحو الانتاج الكبير بالاضافة الى ضرورة بذل الجهود لزيادة انواع السلع التي يمكن ان تنتج في العراق والتي تشبع حاجات جديدة وتساهم في التخلي عن استيرادها من الخارج مع بذل العناية اللازمة بتحسين مستمر فى النوعية •

**ج ـ تقسيم القطاع الصناعي الى مجموعتين هما مجموعة انتاج وسائل الانتاج (آ) ومجموعة انتاج وسائل الاستهلاك(ب) •**

ان دراسة الاقتصاد الصناعي وتطوره من هذه الزاوية يساهم في فهم واقع الترابط القائم بين هاتين المجموعتين الرئيسيتين ودور كل منهما في عملية التنمية الاقتصادية ومعدلات نموهما السنوية وتأثيرها على مجمل الاقتصاد الوطني • ان الاهمية البالغة في دراسة تركيب القطاع الصناعي من هذه الزاوية ايضا تكمن في ضرورة التعرف التفصيلي بمستوى التوازن والتناسب بين مكونات عملية اعادة الانتاج الموسعة ليس فقط في القطاع الصناعي ، بل وفي عموم عملية التنمية الاقتصادية • ان مجموعتي انتاج وسائل الانتاج وانتاج وسائل الاستهلاك تتبادلان السلع المنتجة بينهما كما انهما تتبادلان السلع المنتجة لديهما مع السلع المنتجة في القطاعات الاقتصادية الاخرى • ويعبر مستوى تطور العلاقة في التبادل ومدى قدرة كل منهما على الاستجابة لمتطلبات حاجات الاخرى عن مستوى تطور القوى المنتجة وعن متانة او ضعف القطاع الصناعي بل وعن متانة او ضعف عموم الاقتصاد الوطني •

ومن المفيد ان نشير بهذا الصدد الى ان من الضروري عدم الخلط بين مفهوم الصناعات الثقيلة والصناعات الخفيفة من جهة ومفهوم صناعات انتاج وسائل الانتاج وانتاج وسائل الاستهلاك من جهة اخرى ، اذ ان كلا منهما في المفهوم الاول لايعني كلا منهما في الثاني بالضرورة • ان صناعة انتاج وسائل الانتاج ـ المجموعة او الشعبة أ ـ تتضمن سلعا تنتج في قطاع الصناعة الثقيلة كما تتضمن سلعا تنتج في قطاع الصناعة الخفيفة وفي الوقت نفسه فان صناعة انتاج وسائل الاستهلاك تتضمن سلعا تنتج في قطاع

الصناعة الخفيفة كما تتضمن سلعا تنتج في قطاع الصناعة الثقيلة • وفي سبيل توضيح ذلك وضع المخطط رقم (١) •

ان دراسة مجموعتي الانتاج الصناعي في الاقتصاد العراقي تفرض علينا أن نحدد اولا وقبل كل شيء مضمون هاتين الشعبتين •ان شعبة انتاج وسائل الانتاج تشتمل على تلك القطاعات الصناعية التي تساهم في انتاج سلع مواد العمل وادوات العمل ، سواء كانت من الصناعات الثقيلة ام من الصناعات الخفيفة ، بينما تشتمل شعبة انتاج وسائل الاستهلاك على تلك القطاعات الصناعية التي تساهم في انتاج سلع مواد العمل وادوات العمل ، سواء كانت من الصناعات الثقيلة ام من الصناعات الخفيفة ، بينما تشتمل شعبة انتاج وسائل الاستهلاك على تلك القطاعات الصناعية التي تنتج السلع الاستهلاكية كافة ، سواء كانت منتجة في قطاع الصناعات الثقيلة ام قطاع الصناعات الخفيفة • وفي ضوء ذلك يمكن تحديد القطاعات المنتجة لهاتين المجموعتين الصناعيتين ، ارتباطا بتوزيعهما بين الصناعات الثقيلة والصناعات الخفيفة على النحو الآتي :

| صناعات انتاج وسائل الانتاج | ← | | → | صناعات انتاج وسائل الاستهلاك |
|---|---|---|---|---|
| | | الارتباط القطاعي | | |
| الصناعات الاستخراجية | ← | العضوي | → | الصناعات الخشبية والاثاث |
| صناعة انتاج الطاقة | ← | بين صناعات | → | الصناعات النسجية والملابس |
| الصناعات الانشائية | ← | • انتاج وسائل الانتاج • | → | الصناعات الجلدية والاحذية |
| الصناعات المعدنية | ← | وصناعات انتاج | → | الصناعات الغذائية والمشروبات |
| والكهربائية | ← | وسائل الاستهلاك | → | الصناعات الورقية ومنتجاتها |
| الصناعات الكيمياوية | ← | في القطاع | → | الصناعات الزجاجية |
| | | الصناعي | | صناعات اخرى |

مخطط يوضح الترابط والتداخل القائم بين صناعات انتاج وسائل الاستهلاك - ب - وتوزيع قطاعى الصناعات الثقيلة والخفيفة بينهما

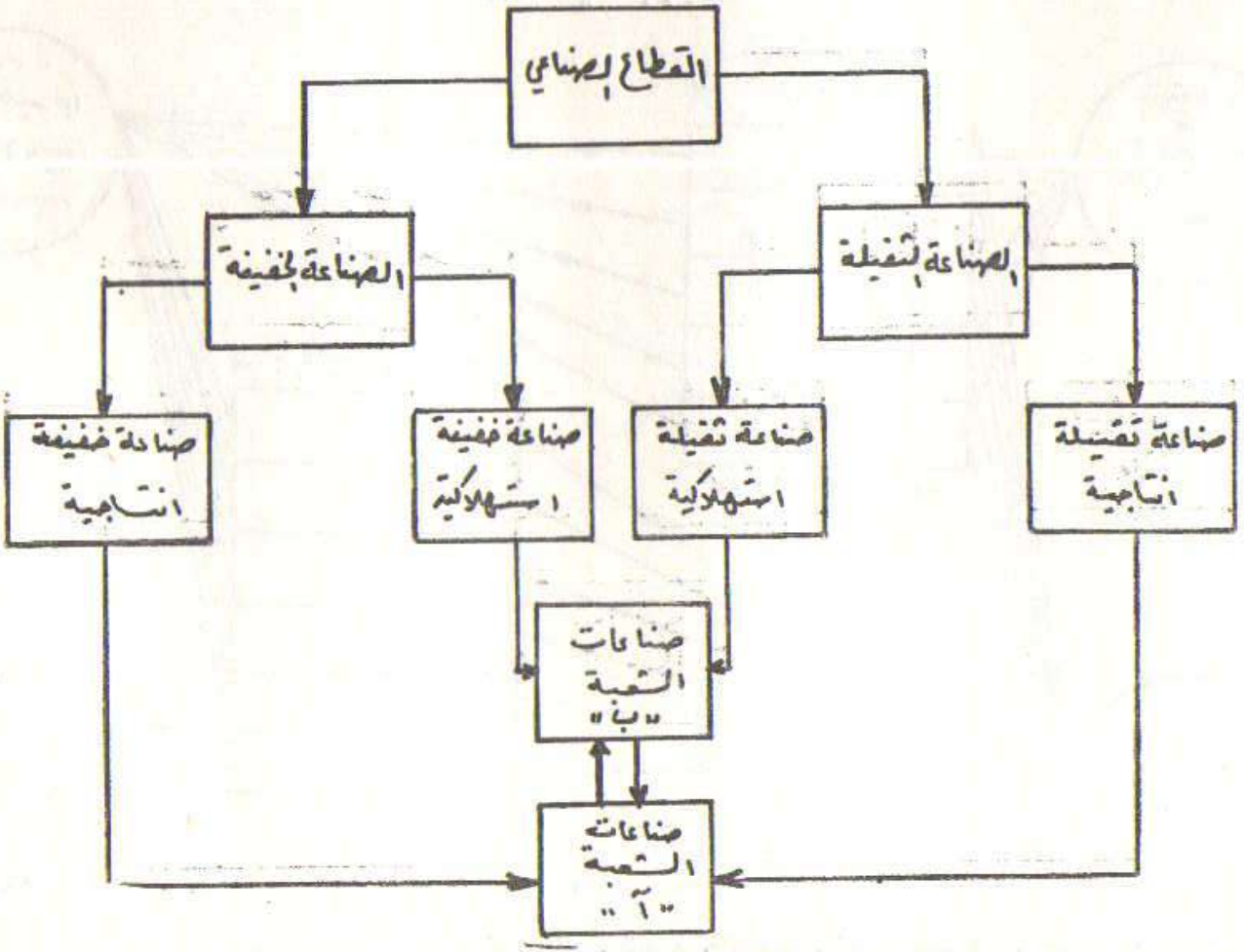


مخطط رقم - ١ -

مخطط يوضح العلاقات المتبادلة بين شعبتى ـ مجموعتى ـ انتاج وسائل الانتاج ـ أ ـ وانتاج وسائل الاستهلاك ـ ب ـ وعلاقتهما بالصناعات الثقيلة والخفيفة .

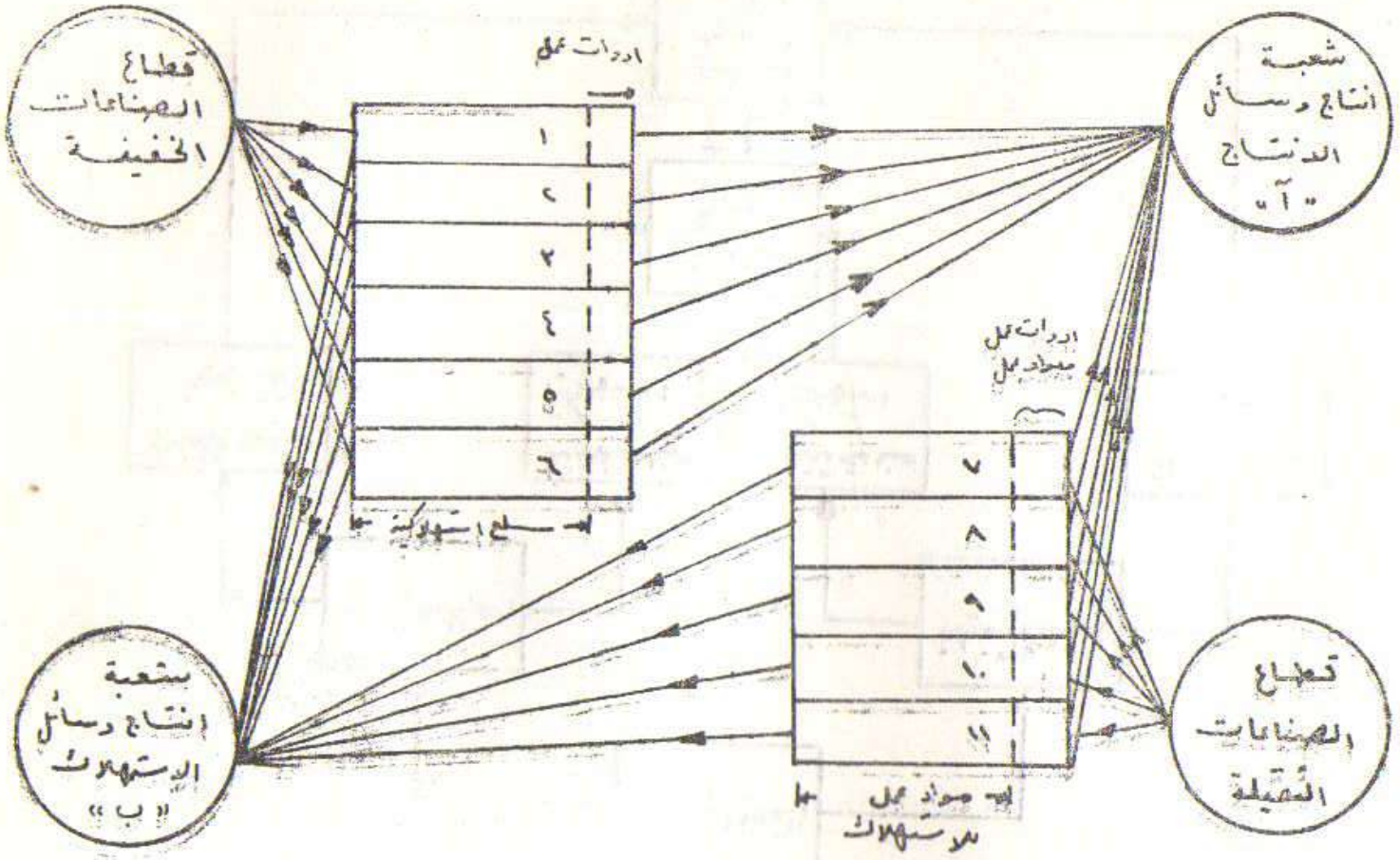


مخطط رقم ـ ٢ ـ

١ ـ الصناعات الخشبة والاثاث ٢ ـ الصناعات النسيجية والملابس ٣ ـ صناعات الجلود والاحذية
٤ ـ صناعات المنتجات الغذائية ٥ ـ صناعات الورق ومنتجاته ٦ ـ الصناعات الزجاجية ٧ ـ
الصناعات الكيمياوية ٨ ـ الصناعات المعدنية والكهربائية ٩ ـ انتاج الطاقة ١١ ـ الصناعات الاستخراجية .

وفي سبيل توضيح الترابط والتبادل الداخلي بين المجموعتين الصناعيتين وانتاجيهما وضع المخطط رقم (٢) .

ان من اهم شروط التطور المعجل والعالي للقطاع الصناعي وبالتالي للاقتصاد الوطني هو ايجاد علاقة تجانس وتناسب سليمة بين مؤسسات وانتاج المجموعة أ والمجموعة ب اذ بهما وبالارتباط مع بقية القطاعات الاقتصادية تتم عملية اعادة الانتاج الموسعة وبوحدة كل منهما ضمن اطار المجموع نستطيع ان نحقق الوحدة الداخلية لعملية اعادة الانتاج الاجتماعية كاملة .

ولو القينا نظرة على واقع الصناعة العراقية في المرحلة الراهنة لاستطعنا تحديد عدد من الملاحظات الخاصة بالتقسيم التركيبي - الهيكلي المشار اليه : -

١ - ان القسم الاعظم من المؤسسات الصناعية القائمة في العراق وكذا القسم الاكبر من انتاج هذه المؤسسات هو من المجموعة - ب - ، وان هناك نسبة ضئيلة جدا من المجموعة - آ - ، رغم اننا نلاحظ احيانا أن عددا من المؤسسات الصناعية يوضع في المجموعة - آ - الا ان القسم الاعظم من انتج هذه المؤسسات هو من المجموعة - ب - ، كما هو الحال بالنسبة للصناعات الكيمياوية والصناعات المعدنية او صناعة انتاج الطاقة التي تستخدم للاغراض الاستهلاكية بشكل خاص .

٢ - ان انتاج الصناعات الاستخراجية الوطنية ، يشكل بالاساس جزءا مهما من انتاج مجموعة - آ - الصناعية الا انه يوجه لاغراض انتاج سلع المجموعة - ب - من الناحية العملية .

٣ - ان مؤسسات صناعات القسم او المجموعة - آ - انتاج وسائل الانتاج تنتج بالاساس مواد عمل تستخدم في مجموعة انتاج رسائل الاستهلاك وهي نادرا ما تنتج ادوات عمل . انها تعتمد في الحصول على ادوات العمل من الاستيراد الاجنبي .

ويؤكد حقيقة ما اشرنا اليه اعلاه واقع السلع المنتجة في المجموعتين

والواردة في تقرير « نتائج الاحصاء الصناعي لسنة ١٩٦٨ » الصادر عن الجهاز المركزى للاحصاء في وزارة التخطيط[١١] .

وبودنا بعد ذلك ان نشير بوضوح الى الفقرة الواقعة بين ١٩٦٤-١٩٦٨-١٩٦٩ ، لم تشهد تحولا نوعيا مناسبا لصالح مجموعة انتاج وسائل الانتاج ، رغم بروز بعض التطور في هذا الاتجاه وخاصة بالنسبة لمعمل الالات والمكائن الزراعية في الاسكندرية او بالنسبة لمعمل البتروكيمياويات في البصرة .. الخ . ان ما انجز خلال هذه الفترة كان محدودا جدا ولم يكن بالمستوى الذى يستطيع معه تغيير التركيب الصناعي الذى كان وما زال سائدا في العراق[١٢] .

### د ـ التركيب الصناعي من حيث طبيعة الملكية

ان دراسة تركيب القطاع الصناعي من حيث طبيعة الملكية فيه تستهدف التوصل الى معرفة دقيقة بواقع العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية ومواقع قوة كل منهما في الانشطة الاقتصادية ـ الصناعية ـ المختلفة وفي قدرة كل من هذين القطاعين في السيطرة على حركة السوق ونشاطها الاقتصادى والتداول النقدي فيها ، في قيمة الانتاج الصناعي لكل من القطاعين العام والخاص وفي الصناعات كافة ومواقع القوة في هذه الصناعات وفي مدى أهمية هذه الصناعات ، اي السلع المنتجة فيها ، للتنمية الاقتصادية وحياة السكان وتأثيرها على معيشتهم . وبالاضافة الى ذلك لا بد من معرفة دقيقة بمقدار الفائض الاقتصادى الذي يحققه كل قطاع وكيف سيتم التصرف فيه ، أيوجه لاغراض التثمير الانتاجي ام لاغراض الاستهلاك الفردي غير الانتاجي .

---

(١١) راجع : نتائج الاحصاء الصناعي لسنة ١٩٦٨ ـ الجهاز المركزي للاحصاء ـ دائرة الاحصاء الصناعي ـ وزارة التخطيط ـ بغداد ـ مطبعة الزهراء ـ ١٩٧١ . ص ٢٣-٢٨ جدول رقم (١٥) .

(١٢) راجع : عدنان قدوري « رسالة دكتوراه ـ جامعة الاقتصاد برلين سنة ١٩٧٠ ـ باللغة الالمانية » .

ان المعرفة الدقيقة لهذه الامور ستساعد على تحديد افاق تطور كل من القطاعين ومستوى العلاقة بينهما وكيفية الاستفادة من كل منهما لصالح عملية التنمية مع الفهم الدقيق لدور القطاع العام الرئيسي والاساسي في عملية التنمية الصناعية وعموم عملية التنمية الاقتصادية .

لقد بينت الدراسة السابقة حول المرحلة الثالثة من تطور الصناعة في العراق[١٣] ان القطاع الخاص كان هو المسيطر على الانتاج الصناعي في قطاع الصناعات التحويلية ويبرز هذا في عدد المؤسسات الصناعية التابعة له وعدد العاملين فيها وفي قيمة الانتاج الصناعي المنتج فيها بالاضافة الى القيمة المضافة ثم بمقدار رؤوس الاموال الموظفة فيها . وبالرغم من ان مرحلة ٥٨ - ١٩٥٩ و ٦٣ - ١٩٦٤ قد شهدت نموا في مؤسسات القطاع العام الصناعية الا انها لم تكن بالدرجة التي يمكن معها ان تغير التوازن بينهما . وينبغي لنا في هذا المجال ان نعيد تأكيد ملاحظتين تميزت بهما المرحلة الاخيرة من التطور الصناعي في العراق وهما :

١ - صدور اجراءات التأميم في منتصف عام ١٩٦٤ والتي شملت (٢٧) مؤسسة صناعية - من اهم وأكبر المؤسسات الصناعية العاملة في العراق - عدا مؤسسات شركات النفط الاجنبية .. وقد بلغ مجموع رأس‌مال هذه المؤسسات الصناعية المؤممة ( ١٧٫٦ ) مليون دينار . ثم انجاز عدد لا بأس به من مشاريع الخطة الخمسية الاولى والخطة الخمسية الثانية ، رغم التخلف في تحقيق المهام التي وضعت فيهما في مجال الصناعة . ان القسم الاعظم من المشاريع الصناعية المنجزة هي ضمن الاتفاقية الاقتصادية العراقية - السوفياتية التي وقعت في عام ١٩٥٩ .

٢ - ومقابل هذا التحرك الملموس نسبيا للقطاع العام لوحظ تحرك بطيء بل وركود في بعض الاحيان من جانب القطاع الخاص في استثمار رؤوس امواله في القطاع الصناعي .

---

(١٣) راجع : د. كاظم حبيب « واقع تطور الصناعة الوطنية في العراق في الفترة ١٩١٧ - ١٩٦٣ » مصدر سابق - الهامش رقم(١) .

ان هاتين الملاحظتين البارزتين خـــلال المرحلـــة ٦٣ - ١٩٦٤ و ١٩٦٨ - ١٩٦٩ قد أدتا الى تغيير نسبي في التناسب السابق لصالح القطاع العام وخلقت نوعا من التوازن بينهما • اي ان سنوات المرحلة الاخـــيرة كانت في صالح القطاع العام وفي صالح تطوره في حين ان القطاع الخاص لم يشهد التطور الذي شهده في الفترة السابقة • الا ان هـذا الاستنتاج لا يشمل مجموع القطاع الصناعي في العراق بل يقتصر عـلى المؤسسـات الصناعية التي يبلغ عدد العاملين في كل منها عشرة عمال فما فوق • أمـا اذا انتقلنا الى معالجة علاقة القطاعين الخاص والعام في مجموع القـــطاع الصناعي ، اى شمول الدراسة للمؤسسات الصناعية الكبيرة والصغيـــرة لوجدنا ان الصورة تختلف تماما ويصبح القطاع الخاص هو المهيمن عـلى القطاع الصناعي فعليا •

وفي سبيل توضيح ذلك نضع الجدول التالي الخاص بالمؤسســـات الصناعية التي يبلغ عدد العاملين في كل منها عشرة عمال فما فوق ، ثـم ننتقل بعد ذلك الى متابعة التطور للقطاعين الخاص والعام في مجمـــوع القطاع الصناعي •

## جـــدول رقـــم ( ٢ )

**جدول يبين عـدداً مـن الموشرات الاقتصـادية المهمة في القطاعين الخاص والعام في الصناعة التحويلية وتوزيعها النسبي بينهما للفترة ٦٤-١٩٦٨(١٤)**

| التفاصيل والسنوات | عدد المؤسسات الصناعية | | عدد العاملين فيها نسمة | | مقدار الاجور المدفوعة للعاملين بالدينار | | قيمة الانتاج الصناعي فيها بسعر البيع بالدينار | | التوزيع النسبي للمؤسسات ٪ | | التوزيع النسبي لعدد العاملين في المؤسسات ٪ | | التوزيع النسبي للاجور المدفوعة ٪ | | التوزيع النسبي لقيمة الانتاج بسعر البيع ٪ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القطاعات | ١٩٦٤ | ١٩٦٨ | ١٩٦٤ | ١٩٦٨ | ١٩٦٤ | ١٩٦٨ | ١٩٦٤ | ١٩٦٨ | ١٩٦٤ | ١٩٦٨ | ١٩٦٤ | ١٩٦٨ | ١٩٦٤ | ١٩٦٨ | ١٩٦٤ | ١٩٦٨ |
| القطاع الخاص | ٩٤١ | ١١٩٣ | ٣٨٠٨٠ | ٣٨٤٧٦ | ٧٥٤٣٢٠١ | ٨٦٢٤٣٩٢ | ٤٣٣٨٤٣١٦ | ٥٧٦٣٣٤٨١ | ٨٥ | ٨٧ | ٥٤ | ٤٩ | ٤٢ | ٣٨ | ٣٧ | ٤٠ |
| القطاع العام | ١٦٦ | ١٧٩ | ٣١٩٩٦ | ٣٩٧٧٧ | ١٠٤٦٤٧٥٧ | ١٤٠٨٥٤٧٧ | ٧١٥٨٣٠٩٢ | ٨٦٦١٢٨٩٨ | ١٥ | ١٣ | ٤٦ | ٥١ | ٥٨ | ٦٢ | ٦٢ | ٦٠ |
| المجموع | ١١٠٧ | ١٣٧٢ | ٧٠٠٧٦ | ٧٨٢٥٣ | ١٨٠٠٧٩٥٨ | ٢٢٧٠٩٨٦٩ | ١١٤٩٦٧٤٠٨ | ١٤٤٣٤٦٣٧٩ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

(١٤) راجع : نتائج الاحصاء الصناعي لسنة ١٩٦٨ – الجهاز المركزي للاحصاء – دائرة الاحصاء الصناعي – وزارة التخطيط – مطبعة الزهراء – بغداد – ١٩٧١ – ص ٥-٦-٧

ملاحظات : لا يتضمن القطاع العام مشاريع الماء والكهرباء التي بلغت في عام ١٩٦٤ (٩٩) مؤسسة و (١١٤) مؤسسة في عام ١٩٦٨

: لا يتضمن القطاع الخاص شركات النفط الاجنبية الثلاث العاملة في العراق

: ان الجدول يتضمن الصناعات التحويلية الوطنية القائمة في العراق

: بسبب عدم توفر ارقام دقيقة عن قيمة الانتاج الاجمالي ، اخترنا قيمة الانتاج الصناعي بسعر البيع .

: ان الجدول يتضمن المؤسسات الصناعية التي يبلغ عدد العاملين في كل منها عشرة اشخاص فما فوق .

ويستدل من الجدول رقم (٢) على عدد من الملاحظات التي يمكن استكمالها بمؤشرات اقتصادية اخرى كمقدار رؤوس الاموال الموظفة في هذه المؤسسات الصناعية من قبل القطاعين العام والخاص ومعدل حصة كل مؤسسة من رؤوس الاموال الموظفة .

١ – ان عدد المؤسسات الصناعية العائدة للقطاع الخاص في السنتين كبير على العموم بالمقارنة مع عدد مؤسسات القطاع العام ، كما تبين ان معدلات نمو القطاع الخاص من حيث عدد المؤسسات هي اعلى من معدلات نمو القطاع العام . وفي ضوء ذلك فقد تغيرت نسبة مساهمة القطاع العام في مجموع المؤسسات الصناعية التحويلية ، وفق الجدول المذكور من ١٥٪ في عام ١٩٦٤ الى ١٣٪ فقط .

٢ – ان عدد العاملين في مؤسسات القطاعين شهد تطورا في صالح القطاع العام ، ففي الوقت الذي لم يحصل نمو ملموس في عدد العاملين في القطاع الخاص خلال الفترة ٦٤ – ١٩٦٨ حصل تطور ملحوظ في القطاع العام بحيث ظهر نوع من التوازن في توزيع عدد العاملين ، اذ ان كلا منهما قد احتل حوالي نصف العاملين . وفي الوقت الذي بلغت نسبة عدد العاملين في مؤسسات القطاع العام في عام ١٩٦٤ بنحو ٦ر٤٥٪ من مجموع مؤسسات الصناعات التحويلية – عدا الماء والكهرباء ، اصبحت في عام ١٩٦٨ بنحو ٨ر٥٠٪ .

٣ – وفي ضوء هذين المؤشرين نستطيع ان نتبين ان هناك تباين كبير في متوسط عدد العاملين في المؤسسات الصناعية للقطاعين العام والخاص ، ففي الوقت الذي حصلت زيادة في متوسط عدد العاملين في المؤسسات الصناعية الحكومية ، شهدت مؤسسات القطاع الخاص انخفاضا ملحوظا . وقد نجم هذا الواقع من تحول عدد كبير من مؤسسات القطاع الخاص الكبيرة الى القطاع العام من جهة وتحول القطاع الخاص الى انشاء المؤسسات الصناعية الصغيرة التى لا يحتمل ان تشملها قرارات تأميم محتملة في المستقبل . ففي الوقت الذي بلغ متوسط عدد العاملين في القطاع الخاص في عام ١٩٦٤ بنحو ٤٠ شخصا انخفض في عام ١٩٦٨ الى ٣٢

شخصا فقط . اما بالنسبة للقطاع العام فبعد ان بلغ المتوسط بنحو ١٩٣ شخصا في عام ١٩٦٤ وارتفع الى ٢٢٢ شخصا .

وفي ضوء هذا الواقع نستطيع ان نتبين طبيعة ومستوى المؤسسات الصناعية الخاصة والعامة بصورة تقريبية لا بأس بها .

٤ ـ وتنعكس هذه الصورة الواردة في الفقرة (٣) اعلاه بشكل اوضح عندما نلاحظ التباين القائم في مقدار الأجور المدفوعة للعاملين في هذين القطاعين من جهة وقيمة الانتاج الصناعي بسعر البيع من جهة اخرى والتي يوضحها الجدول القيمي والنسبي بشكل بارز .

ان الملاحظات التي قدمناها حتى الان اقتصرت على المؤسسات الصناعية التي يبلغ عدد العاملين في كل منها عشرة عمال فما فوق ، الا ان هذه الصورة غير كاملة بالنسبة للقطاع الصناعي في العراق اذ ان هناك الاف المؤسسات الصناعية الصغيرة التي يبلغ عدد العاملين في كل منها اقل من عشرة عمال تساهم بكمية كبيرة من الانتاج الصناعي في العراق ، كما تساهم بخلق نسبة غير قليلة من قيمة الانتاج الصناعي . ان هذه المؤسسات لها اهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي ، بسبب كون الاقتصاد العراقي ما يزال تسيطر عليه ظاهرة الانتاج السلعي الصغير .

وفي سبيل معرفة حقيقة العلاقة بين القطاعين الخاص والعام في الصناعة العراقية نورد جداول احصائية قيمة صادرة عن وزارة التخطيط للفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٨ ، وهي ضمن دراسة قيمة عن تقييم النمو الاقتصادي وتجربة التخطيط في العراق للفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠ . [١٥] ان الجدول المشار اليه يتضمن مؤشرات اقتصادية اساسية هي :

- عدد المؤسسات الصناعية في القطاعين بالنسبة للمؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة ؛
- قيمة الانتاج الصناعي فيهما ومستلزمات الانتاج ؛

(١٥) راجع : د. جواد هاشم ، د. حسين عمر و د. علي المنوفي ، « تقييم النمو الاقتصادي في العراق ١٩٥٠ ـ ١٩٧٠ » الجزء الثاني ـ تطور القطاعات السلعية ـ وزارة التخطيط ـ ١٩٧١ ص ٤٦٩ جدول رقم ١٢٧ .

## جـــدول رقـــم (٣)

### قيمة الانتاج ومستلزمات الانتاج والقيمة المضافة والتشغيل بالقطاعين العام والخاص موزعة بين الصناعات الكبيرة والصغيرة ، ٩٦٥-١٩٦٨

| الصناعات الكبيـــرة | | | | الصناعات الصغيـــرة | | | | | | مجمـــوع الصنـــاعات | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد المؤسسات | قيمة الانتاج آلاف الدنانير | مستلزمات الانتاج آلاف الدنانير | القيمة المضافة آلاف الدنانير | عدد المؤسسات | قيمة الانتاج آلاف الدنانير | مستلزمات الانتاج آلاف الدنانير | القيمة المضافة آلاف الدنانير | عدد المشتغلين نسمة | القيمة المضافة لكل مشتغل (بالدينار) | عدد المؤسسات | قيمة الانتاج آلاف الدنانير | مستلزمات الانتاج آلاف الدنانير | القيمة المضافة آلاف الدنانير |
| ١٥٨ | ٦٧٥٤٣ | ٣٥٩٤١ | ٢١٦٠٢ | — | — | — | — | ٣٣٨٦٣ | ٩٣٣ | ١٥٨ | ٦٧٥٤٣ | ٣٥٩٤١ | ٣١٦٠٢ |
| ٩٨١ | ٤٣١٩٩ | ٢٦٢٩٩ | ١٦٩٠٠ | ٢٥١٢٩ | ٦٠٤٦٤ | ٤١٩٢٣ | ١٨٥٤١ | ٣٩٧٢٠ | ٤٢٥ | ٢٦١١٠ | ١٠٣٦٦٣ | ٦٨٢٢٢ | ٣٥٤٤١ |
| ١١٣٩ | ١١٠٧٤٣ | ٦٢٢٤٠ | ٤٨٥٠٢ | ٢٥١٢٩ | ٦٠٤٦٤ | ٤١٩٢٣ | ١٨٥٤١ | ٧٣٥٨٣ | ٦٥٨ | ٢٦٢٦٨ | ١٧١٢٠٦ | ١٠٤١٦٣ | ٦٧٠٤٣ |
| ١٦٧ | ٧١٤٩٤ | ٤٠٠٢٩ | ٣١٤٦٥ | — | — | — | — | ٣٤٧٣١ | ٩٠٥ | ٦٧ | ٧١٤٩٤ | ٤٠٠٢٩ | ٣١٤٦٥ |
| ١٠٤٠ | ٤٩٨٩٧ | ٣٠٥٤٢ | ١٩٣٥٥ | ٢٥٥٢٩ | ٦٣٨٩٣ | ٤٤٩٤٠ | ١٨٩٥٣ | ٤١٣٦١ | ٤٦٧ | ٢٦٥٦٩ | ١١٣٧٩٠ | ٧٥٤٨٢ | ٣٨٣٠٨ |
| ١٢٠٧ | ١٢١٣٩١ | ٧٠٥٧١ | ٥٠٨٢٠ | ٢٥٥٢٩ | ٦٣٨٩٣ | ٤٤٩٤٠ | ١٨٩٥٣ | ٧٦٠٩٢ | ٦٦٨ | ٢٦٧٣٦ | ١٨٥٢٨٤ | ١١٥٥١١ | ٦٩٧٧٣ |
| ١٧٥ | ٧٧٥٩٧ | ٤١٥٥٤ | ٣٦٠٤٣ | — | — | — | — | ٣٦٥٥٤ | ٩٨٥ | ١٧٥ | ٧٧٥٩٧ | ٤١٥٥٤ | ٣٦٠٤٣ |
| ١٠٨٧ | ٥٤٨٢١ | ٣٦٤٥٢ | ١٨٣٦٩ | ٢٦٢٤٥ | ٧٤٦٨٢ | ٥٣٣٦٦ | ٢١٣١٦ | ٤٠٧٩٤ | ٤٥٠ | ٢٧٣٣٢ | ١٢٩٥٠٣ | ٨٩٨١٨ | ٣٩٦٨٥ |
| ١٢٦٢ | ١٣٢٤١٨ | ٧٨٠٠٦ | ٥٤٤١١ | ٢٦٢٤٥ | ٧٤٦٨٢ | ٥٣٣٦٦ | ٢١٣١٦ | ٧٧٣٤٨ | ٧٠٣ | ٢٧٥٠٧ | ٢٠٧٠٩٩ | ١٣١٣٧٢ | ٧٥٧٢٧ |
| ١٨٢ | ٨١٣٠٥ | ٤٣٠٣٢ | ٣٨٢٧٣ | — | — | — | — | ٣٨٨٥٠ | ٩٨٤ | ١٨٢ | ٨١٣٠٥ | ٤٣٠٣٢ | ٣٨٢٧٣ |
| ١١٣٥ | ٥٥٢٠٠ | ٣٦٧٦٣ | ١٨٤٣٧ | ٢٦٦٦٤ | ٧٠٣٥٢ | ٥٠٥١٨ | ١٩٨٣٤ | ٤٠٦١٨ | ٤٥٣ | ٢٧٧٩٩ | ١٢٥٥٥٢ | ٨٧٢٨١ | ٣٨٢٧١ |
| ١٣١٧ | ١٣٦٠٥ | ٧٩٧٩٥ | ٥٦٧١٠ | ٢٦٦٦٤ | ٧٠٣٥٢ | ٥٠٥١٨ | ١٩٨٣٤ | ٧٩٤٦٨ | ٧١٤ | ٢٧٩٨١ | ٢٠٦٨٥٧ | ١٣٠٣١٣ | ٧٦٥٤٤ |

| السنة | القطاع |
|---|---|
| ١٩٦٥ | العام |
| | الخاص |
| | المجموع |
| ١٩٦٦ | العام |
| | الخاص |
| | المجموع |
| ١٩٦٧ | العام |
| | الخاص |
| | المجموع |
| ١٩٦٨ | العام |
| | الخاص |
| | المجموع |

◉ القيمة المضافة المنتجة في هذين القطاعين في الصناعة ؛

◉ عدد المشتغلين والقيمة المضافة لكل عامل في هذين القطاعين .

ويستدل من الجدول رقم (٣) على عدد من الملاحظات منها :

(١) ان القطاع الخاص الصناعي ما يزال يحتل الموقع الاول في الصناعة العراقية وينعكس هذا في المؤشرات الواردة في الجدول المذكور .

(٢) ان نسب معدلات النمو في القطاعين الخاص والعام لم تكن عالية ، الا انها كانت في القطاع الخاص أعلى منها في القطاع العام بالنسبة للمؤشرات المذكورة سابقا عدا مؤشر القيمة المضافة حيث لوحظ انها في القطاع العام اكبر منها في القطاع الخاص كما ان معدلات نموها اعلى . وتعود هذه النقطة الى واقع ارتفاع انتاجية الشغيل الواحد في المؤسسات العامة بالمقارنة مع انتاجية الشغيل في المؤسسات الخاصة ، بالاضافة الى ان غالبية مؤسسات القطاع الخاص هي مؤسسات صغيرة ، وذات تكنيك متخلف تكون فيها الانتاجية واطئة والتكاليف عالية وبذلك تكون القيمة المضافة المحققة واطئة ، كما ان رؤوس الاموال الموظفة فيها قليلة والتي تحدد بدورها مستوى التكنيك والانتاجية وحجم المؤسسات وعدد العاملين فيها ونوعية السلع المنتجة وتكاليفها .

(٣) لم يتغير التناسب الذي كان قائما في عام ١٩٦٤ بين القطاعين العام والخاص في عام ١٩٦٨ لصالح القطاع العام ، بل بقي القطاع الخاص هو المهيمن عمليا على السوق وحركتها . الا ان هذا لا يمنع قطعا قدرة القطاع العام في الهيمنة على وجهة التصنيع وتنظيمها واخضاعها لخطة التنمية الاقتصادية ، اى ان هذا الواقع لا يتعارض مع الاستنتاج السابق الخاص بالعلاقة بين القطاعين العام والخاص .

ان ما ينبغي عدم اهماله في هذا المجال ايضا هو ما هي المجالات او القطاعات الصناعية التي يتمركز فيها نشاط القطاع الخاص من جهة ونشاط القطاع العام ؟

ان الارقام المتوفرة لدينا تشير الى ان القسم الاعظم من قيمة الانتاج

والقيمة المضافة المنتجة في القطاع الخاص متأتية من قطاعين هما قطـــاع صناعة الاغذية والمشروبات والتبوغ وقطاع صناعة المنسوجات والملابس والجلود ، كما ان نموا ظهر في الفترة الاخيرة في قطاع صناعة منتجـات المعادن اللافلزية .

وفي سبيل توضيح مراكز ثقل القطاعين العام والخاص في القطاعات الصناعية العراقية بالنسبة لمؤشرات عدد المؤسسات وعدد العاملين وقيمـة الانتاج والقيمة المضافة نضع الجدول التالي : [١٦]

(١٦) راجع : اخذت الارقام الاساسية لهذا الجدول من كتاب « تقييم النمو الاقتصادي في العراق » مصدر سابق ص ٤٤٥ ، ٤٥٧ و ٤٨٢ـ٤٨٥

## جـــدول رقـــم ( ٤ )

جدول يوضح توزيع المؤسسات الصناعية وعدد العاملين فيها وقيمة الانتاج الصناعي حسب القطاعات الصناعية لفتـــرة ١٩٦٥ و ١٩٦٨ في العـراق بيـن القطاعيـن العـام والخاص

| السنة | ١٩٦٥ | | | | | | ١٩٦٨ | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النشاط الصناعي | عدد المؤسسات | | عدد المشتغلين | | قيمة الانتاج بالاف الدنانير | | عدد المؤسسات | | عدد المشتغلين | | قيمة الانتاج بالاف الدنانير | |
| | العام | الخاص | العام | الخاص | العام | الخاص | العام | الخاص | العام | الخاص | العام | الخاص |
| الاغذية والمشروبات والتبوغ★ | ٣٤ | ٣٧٥١ | ٦٧٩٢ | ٢٣٢٢٦ | ٢٣٦٩٩ | ٤٣٠٣٦ | ٣٨ | ٣٩٥٦ | ٧٨٢٦ | ٢٣٣٥٨ | ٣٠٥٢٥ | ٥٠٨٥٦ |
| صناعة المنسوجات والملابس والجلود · | ٢٣ | ٦٧١٤ | ٩٦٤٠ | ١٧٧٢٨ | ١٣٠٨٤ | ٢٤٢٧٢ | ٢٣ | ٧٢٢١ | ١٠٦٠٠ | ١٩٤٤٤ | ١٥٤٧٠ | ٣١٢٨٦ |
| الصناعات الخشبية | ٥ | ١٨٥٦ | ١٥٠ | ٦٠٦٦ | ٧٦ | ٤٤١٦ | ٥ | ١٩٢٧ | ١٦٥ | ٥٨٠١ | ١٢٨ | ٥٢٩١ |
| صناعة الورق والطبع والنشر | ٨ | ٢٢٠ | ١١٤٠ | ٢٧٨٨ | ٥٤٩ | ٣٢٢٩ | ١٢ | ٢١١ | ١٤٧٧ | ٤٢١٠ | ٢٦٢٥ | ٣٠٢٨ |
| صناعة الكيمياويات والمطاط والبلاستيك · | ١٠ | ٣٩ | ٣١٤١ | ٥٨١ | ١٤٧٦٤ | ١١٩٥ | ١٣ | ٨٤ | ٣٦١٢ | ١٢٤١ | ١٦٧١٦ | ٣٢١١ |
| صناعة منتجات المعادن اللافلزية | ٩ | ٤٧٩ | ٣٣٨٢ | ١٦٤٧٨ | ٧٩٨٨ | ٥٩٧٥ | ٩ | ٤٤٩ | ٣٥٨٨ | ١٤٩٤٦ | ٩٤٨٠ | ٦٥٤٥ |
| الصناعات الفلزية الاساسية | – | ٢٩٠ | – | ٧٤٦ | – | ٦٢١ | – | ٢٦٨ | – | ١١٨٥ | – | ٧٢٢ |
| المنتجات الفلزية والمكائن | ٣٣ | ٢٦٨٧ | ٥٨٣٦ | ٨٢٧٠ | ٢٨٧٠ | ٦٧٤٨ | ٣٦ | ٢٥٨٨ | ٦٤٧٣ | ٨٣٣٢ | ٣٨١٦ | ٨٥٥٢ |
| الصناعات الاخرى | – | ٣٧٤٥ | ٤٦٥ | ٥٣١٥ | ٥٢ | ٩٦٨٥ | ١ | ٣٩٩١ | ٥٤ | ٥٨٨١ | ٢٢ | ١١٥٧٢ |
| خدمات التصليح | ٣٦ | ٥٠٨٤ | ٣٣٤٩ | ١٠٦١٦ | ١٤٥٨ | ٤٢٥٤ | ٤٥ | ٥٩٥١ | ٥٠٥٥ | ١٠٥٤١ | ٢٥٢٣ | ٤٤١٢ |
| الكوي والصبغ | – | ١٤٥ | – | ١٦٦ | – | ٢٠٩ | – | ١٤٣ | – | ١٦٧ | – | ٧٧ |
| المجموع | ١٥٨ | ٢٦١١٠ | ٣٣٨٦٣ | ٩٣٠١٠ | ٦٧٥٤٣ | ١٠٣٦٦٣ | ١٨٢ | ٢٧٧٩٩ | ٣٨٨٥٠ | ٩٥١٠٦ | ٨١٣٠٥ | ١٢٥٥٥٢ |

★ ان جميع مؤسسات الدخان والتبوغ الكبيـرة والمتوسطة مؤممة في العراق ، الا ان هناك مؤسسات فردية صغيـرة وغالبيتها نصف آلي تصنع السيكاير البلدية ·

ويستدل من الجدول رقم (٤) على ما يلي من الملاحظات :

(١) ان هناك تبايناً كبيراً في عدد مؤسسات كل من القطاعين العام والخاص في القطاعات الصناعية لصالح القطاع الخاص وتبلغ نسبة مؤسسات القطاع الصناعي العام الى مجموع المؤسسات الصناعية بنحو ٦ر٠٪ وان الباقي هو نسبة القطاع الخاص في عام ١٩٦٥ واصبحت النسبة في عام ١٩٦٨ بنحو ٦ر٠٪ ايضاً • ومن الجدير بالملاحظة ان عدداً كبيراً من القطاعات الاقتصادية المهمة لم تشهد زيادة في مؤسساتها الصناعية خلال هذه الفترة بالنسبة للقطاع العام كما هو الحال في مؤسسات صناعات المنسوجات والملابس والجلود وفي الصناعات الخشبية وصناعات منتجات المعادن اللافلزية ••• الخ • اما عدد مؤسسات الصناعات في القطاع الخاص فقد تباينت نسبة تطورها حيث نلاحظ وجود انخفاض في بعضها مع زيادة في البعض الاخر •

(٢) تشابهت مراكز ثقل القطاعين العام والخاص في القطاعات الصناعية المختلفة تقريبا فقد لوحظ التركيز على قطاعي المنتجات الغذائية والنسيجية وصناعة منتجات المعادن اللافلزية وفي خدمات التصليح ، علماً بأن الوزن النوعي لمؤسسات القطاع الخاص هو اعلى من مؤسسات القطاع العام في هذه القطاعات •

(٣) ويجد هذا الواقع تعبيره ايضا في ناحيتين هما عدد المشتغلين وقيمة الانتاج الاجمالي • ولوحظ ان نسب مساهمة القطاع الخاص والعام في تكوين قيمة الانتاج الاجمالي للقطاعات الصناعية المختلفة كانت على النحو الاتي للسنوات ١٩٦٥ و ١٩٦٨ حيث بلغت ٤ر٣٩٪ عام : ٦ر٦٠٪ خاص و ٣ر٣٩٪ عام : ٧ر٦٠ خاص • وهذا يعني ان التناسب لم يتغير خلال هذه الفترة الا بحدود ضيقة جداً وغير ملموسة لصالح زيادة نسبة المساهمة في قيمة الانتاج الاجمالي من جانب القطاع الخاص وهي حوالي ١ر٠٪ نقطة فقط •

اما اذ اخذنا مقدار الفائض الاقتصادي المحقق في هذين القطاعين

خلال نفس الفترة المذكورة تبين لنا بأن حصة القطاع الخاص من الفائض الاقتصادي كانت في ارتفاع واضح حيث بلغ في عام ١٩٦٥ بنحو (٣٥٤٤١) الف دينار وارتفع الى (٣٨٢٧١) الف دينار في عام ١٩٦٨ ، اي بنسبة زيادة قدرها ٨٪ ، بينما بلغت حصة القطاع العام من القيمة المضافة في عام ١٩٦٥ بنحو (٣١٦٠٢) الف دينار وارتفعت الى (٣٨٢٧٣) الف دينار في عام ١٩٦٨ ، وبنسبة زيادة قدرها ١ر٢١٪ .

ان المؤشر الأخر المهم الذي لابد لنا من ملاحظته هو تطور رؤوس الاموال الموظفة في القطاع الصناعي . ان تقديرات اتحاد الصناعات العراقي تشير الى ان مجموع رؤوس الاموال الموظفة في الصناعة حتى عام ١٩٦٤ وبعد حركة التأميم بلغت بنمو نحو ١ر١٠٠ مليون دينار موزعة بين القطاع العام والقطاعين المختلط والخاص .[١٧] اما تقديرات الاتحاد بالنسبة لعام ١٩٦٨ فقد بلغت بنحو ٨ر٢٣٥ مليون دينار موزعة بين هذه القطاعات ايضاً

**جدول رقم ( ٥ )**

| التفاصيل | الاستثمارات بالدنانير |
|---|---|
| الاستثمارات في المشاريع الصغرى لدى الاتحاد | ٥ر٠٩١ر٨٢٠ |
| الاستثمارات في المشاريع الوسطى المنتسبة للاتحاد | ١٣ر٥٧٨ر٨٠٠ |
| الاستثمارات في المشاريع الكبرى المنتسبة للاتحاد ( عدا شركات النفط ) | ٦٢ر١٥٢ر٩٧٠ |
| (١)مجموع استثمارات المشاريع الصناعية المرتبطة بالاتحاد | ٨٠ر٨٢٣ر٩٥٠ |
| (٢) يضاف لها استثمارات المشاريع الصناعية الاهلية غير المرتبطة بالاتحاد ( مخمنة ) | ٥ر٠٠٠ر٠٠٠ |
| (٣)يضاف لها استثمارات المشاريع الصناعية الحكومية غير المرتبطة بالاتحاد ( مخمنة ) | ١٣٠ر٠٠٠ر٠٠٠ |
| مجموع الاستثمارات في القطاع الصناعي في العراق ( عدا شركات النفط ) | ٢١٥ر٨٢٣ر٩٥٠ |

(١٧) راجع : د. صباح الدرة ، التطور الصناعي في العراق – القطاع الخاص ، مطبعة النجوم – بغداد ١٩٦٨ ص ٣٥١ .

( عدا رؤوس اموال شركات النفط الاجنبية • ويشير الجدول رقم (٥)الى تقديرات اتحاد الصناعات العراقي للسنة المذكورة ( عام ١٩٦٨ ) :[١٨]

ولو اضيفت لهذا الرقم رؤوس اموال شركات النفط الاجنبية لأرتفعت استثمارات الصناعة في العراق الى ٣٢٣ر٨٢٣ر٩٥٠ دينار • اذ ان مبلغ استثمارات الشركات الاجنبية هو (١٠٨)* مليون دينار • ومن الجدير بالملاحظة ان الاستثمارات الصناعية قد ارتفعت في العراق وفق تقديرات نفس المصدر الى ٣٨٦ر٥ مليون •

وبالرغم من ان الجدول لا يشير الى العلاقة بين القطاع العام والخاص الا ان توظيفات القطاع العام هي المتغلبة حيث يجب اضافة قسم اخر من رؤوس اموال المشاريع المرتبطة والمنتمية الى الاتحاد الى المبلغ المستثمر في المشاريع غير المرتبطة بالاتحاد •

**هـ ـ التركيب الجغرافي للمؤسسات الصناعية القائمة في العراق**

ان اهمية دراسة القطاع الصناعي من حيث توزيع مؤسساته جغرافياً في القطر تكمن في :

١ ـ ضرورة التعرف على مستوى تطور مناطق ومحافظات القطر المختلفة صناعياً وحضاريا ؛

٢ ـ ضرورة التعرف على التوازن القائم بين المؤسسات الصناعية القائمة والموارد الاقتصادية المادية والبشرية في المحافظات والمناطق ؛

---

(١٨) راجع : اتحاد الصناعات العراقي ـ التطور الصناعي لعام ١٩٦٨ ـ بغداد ـ ١٩٦٩ / ١٩٧٠ ص ٢٦ •

ملاحظة : ان الجدول الوارد في تقرير اتحاد الصناعات المذكور في ص ٢٦ يتضمن **خطأ في ارقام الاستثمارات يبلغ مقداره ( ١٧٠ر٥ ) مليون** دينار • اذ ان الرقم الصحيح هو ٢١٥ر٨٢٣ر٥٩٠ دينار بدلا من ٣٨٦ر٣٢٣ر٩٥٠ دينار • وللتدقيق راجع التقرير المذكور لسنة ١٩٦٧ مع اضافة الاستثمارات الجديدة اولواردة في التقرير الخاص لعام ١٩٦٨ والواردة في الصفحة ٢٢/٢١ • ( ك•ح )

(*) راجع : المصدر السابق •

٣ ـ ضرورة التعرف على الامكانيات التي لم تستنفد بعد في هـذه المحافظات والمناطق في سبيل تطوير القطاع الصناعي والمساهمة الفعالة في عملية التنمية الاقتصادية .

٤ ـ ربط الاقاليم او المحافظات والمناطق بالتخطيط الاقليمي للقطر وايجاد التناسب السليم في عموم الخطة الاقتصادية .

والجدير بالاشارة ان التركيب الجغرافي للمؤسسات الصناعية في العراق يتميز بسو التوزيع وانعدام التخطيط الموجه في هـذا الشأن . وسنحاول فيما يلى ان نبين توزيع الموسسات الصناعية الكبيرة على انحاء الجمهورية المختلفة خلال الفترة موضوع البحث ، اى ١٩٦٤ ـ ١٩٦٨

| محافظات العراق | ١٩٦٤ | عدد الموسسات ١٩٦٨ |
|---|---|---|
| الموصل | ١٠٠ | ٦٣ |
| اربيل | ١٥ | ١٣ |
| كركوك | ٣٤ | ٣٥ |
| السليمانية | ١٠ | ٨ |
| **المنطقة الشمالية** | ١٥٩ | ١١٩ |
| ديالى | ٢٠ | ١٩ |
| بغداد | ٦٧٤ | ٨١٨ |
| الرمادى | ١٩ | ١٥ |
| كربلاء | ٦٣ | ٧١ |
| الحلة | ٤٢ | ٤٠ |
| الكوت | ١٥ | ١٠ |
| **المنطقة الوسطى** | ٨٣٣ | ٩٧٣ |
| الديوانية | ٢٧ | ٢٠ |
| العمارة | ٢٣ | ٢٩ |
| الناصرية | ٢١ | ١٩ |
| البصرة | ١٣٤ | ١٥٨ |
| **المنطقة الجنوبية** | ٢٠٥ | ٢٢٦ |
| **المجموع** | ١١٩٧ | ١٣١٨ |

بصورة خاصة قد وجدت تعبيرها بالنسبة للمؤسسات الصناعية الصغيرة ايضاً حيث لوحظ ان بغداد قد احتفظت بنحو ٩٨١٣ مؤسسة في عام ١٩٦٨ من مجموع ٢٦٦٩٠ مؤسسة صناعية صغيرة ، وقد كانت كربلاء ونينوى والبصرة وبابل تأتي بعد بغداد على التوالي •

ان العوامل الكامنة وراء هذه الظاهرة هي اقتصادية ـ اجتماعية وسياسية في آن واحد وهي مرتبطة بالقانون الاقتصادي الرأسمالي ،قانون التطور المتفاوت والذي من احد اسبابه هو انعدام التخطيط والنظرة الشمولية الموضوعية لمجمل الاقتصاد الوطني وسيادة فوضى الانتاج ورغبة متملكي رؤوس الأموال الى توظيف اموالهم في مجالات ومناطق مربحة دون النظر الى حاجة المناطق واهمية السلع المنتجة من الناحية الاقتصادية ••• بالاضافة الى عوامل عديدة اخرى •

تبدو المسألة السكانية في العراق ، كما هو الحال في غالبية البلدان النامية ، معقدة بسبب واقع التخلف الكبير في اقتصادياته وعجز معدلات النمو في الفروع والقطاعات الاقتصادية القائمة على استيعاب معدلات النمو في السكان والزيادة في عدد الافراد القادرين على العمل • ان هذا الواقع لم ينجم عن قلة في موارد العراق الاقتصادية بل عن عدم استغلال جزء كبير من الموارد المادية المتوفرة وعن سوء استغلال الجزء الاخر من هذه الموارد • ان المشكلة تكمن في ارتفاع مستمر في نسب نمو السكان السنوية خلال السنوات العشر الماضية وانخفاض مستمر في نسبة الوفيات وخاصة في الاطفال من جهة مع استغلال غير عقلاني للموارد الاقتصادية المادية المتوفرة مما يعجز الاقتصاد العراقي معه توفير فرص عمل جديدة تكفي لاستيعاب هذه الزيادة في السكان ، وفي ضوء تراكم مستمر لعدد القادرين على العمل والمساهمة في الانتاج ولكن عجزهم عن ايجاد مجالات عمل ، يلاحظ ضعف في مستوى نمو معدل حصة الفرد الواحد من الدخل القومي المنتج والمتوفر سنويا •

لقد شهد عدد السكان في العراق خلال الفترة ١٩٦٣ ـ ١٩٦٩ تطورا

ملحوظاً وبمعدلات سنوية عالية ولكن مقابل ذلك كان التطور في عـدد المشتغلين بطيئاً ، سواء في القطاعات الاقتصادية الانتاجية ام في قطـاع الخدمات ، ويمكننا توضيح ذلك في وضع الجدول التالي : (٢٠)

جدول رقم ( ٧ )

( بالاف الافراد )

| التفاصيل | السنة ١٩٦٣ | ١٩٦٥ | ١٩٦٧ | ١٩٦٩ | نسبة الزيادة في عام ١٩٦٩ بالمقارنة مع عام ١٩٦٣ ٪ |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد السكان | ٧ر٧٣٢ | ٨ر٢٦١ | ٨ر٨٢٦ | ٩ر٤٠٠ | ٢٢ر٠٪ |
| عدد المشتغلين في الاقتصاد الوطني | ٢ر٣٦٢ | ٢ر٤٦٢ | ٢ر٥٦٨ | ٢ر٦٧٤ | ١٣ر٢٪ |
| نسبة المشتغلين الى مجموع السكان ٪ | ٣٠ر٥ | ٢٩ر٨ | ٢٩ر١ | ٢٨ر٠ | |

ويستدل من الجدول اعلاه ان هناك انخفاضاً مستمراً في نسبة عدد العاملين الى مجموع السكان مع وجود الزيادة البطيئة المطلقة في عـدد العاملين خلال الفترة ٦٣ ـ ١٩٦٩ . ان ما يهمنا في هذا الشأن هو معرفة مستوى تطور عدد العاملين في القطاع الصناعي الى مجموع المشتغلين من جهة والى مجموع السكان من جهة اخرى .

(٢٠) راجع : كتاب الجيب للاحصاءات السنوية ـ الجهاز المركزي للاحصاء ـ وزارة التخطيط ـ بغداد ـ ١٩٦٨ ـ ص ٢٧
راجع أيضا : اسلوب التنسيق بين التخطيط التربوي والتخطيط الاقتصادي ـ وزارة التخطيط ـ بغداد ـ ١٩٦٩ ـ ص ٢٥

لقد كانت حصة القطاع الصناعي من عدد العاملين في العراق ضئيلة جداً خلال الفترة المنصرمة ، كما ان معدلات نموها كانت بطيئة ولم يستطع القطاع الصناعي امتصاص جزء مهم من الافراد القادرين على العمل ويرجع هذا الى واقع التطور في القطاع الصناعي نفسه • وفي سبيل توضيح ذلك نورد الجدول التالي حيث يشير الى التوزيع الكمي والنسبي لعدد العاملين في القطاع الصناعي •

## جدول رقم (٨)

التوزيع الكمي والنسبي للمشتغلين على القطاعات الصناعية في العراق ـ بالالاف ـ[٢١]

| التفاصيل / السنوات | ١٩٦٣ | ١٩٦٥ | ١٩٦٧ | ١٩٦٩ | الزيادة في نسبة النمو في عام ١٩٦٩ الى عام ١٩٦٣ ٪ |
|---|---|---|---|---|---|
| استخراج النفط | ١١ر٦ | ١٦ر٠ | ١٦ر٧ | ١٧ر٤ | ٥٠ |
| بقية المعادن | ٠ر٤ | ٠ر٤ | ٠ر٤ | ١٥٨ر٤ | ٣٤ |
| الصناعات الخفيفة | ١١٨ر٠ | ١٤٥ر٩ | ١٥٢ر٢ | ٠ر٤ | صفر |
| الماء والكهرباء | ٩ر٤ | ٠ر٤ | ٠ر٤ | ١٢ر٦ | ٣٤ |
| التشييد والبناء | ٤٧ر٠ | ١١ر٦ | ١٢ر٢ | ٥٦ر٨ | ٢١ |
| النقل والمواصلات | ٢٢٣ر٠ | ٢٤٩ر٧ | ٢٦٠ر٤ | ٢٧١ر١ | ٢١ر٥ |
| مجموع العاملين | ٢٣٦٢ر٤ | ٢٤٦٢ر٠ | ٢٥٦٨ر٠ | ٢٦٧٤ر٠ | ١٣ر٢ |
| التوزيع النسبي | ٪ | ٪ | ٪ | ٪ | |
| استخراج النفط | ٠ر٥٠ | ٠ر٧٠ | ٠ر٧٠ | ٠ر٧٠ | ٤٠ |
| بقية المعادن | ٠ر٠١ | ٠ر٠١ | ٠ر٠١ | ٠ر٠١ | صفر |
| الصناعات الخفيفة | ٥ر٠٠ | ٥ر٩٠ | ٥ر٩٠ | ٥ر٩٠ | ١٨ |
| الماء والكهرباء | ٠ر٤٠ | ٠ر٥٠ | ٠ر٥٠ | ٠ر٥٠ | ٢٥ |
| التشييد والبناء | ٢ر٠٠ | ٢ر١٠ | ٢ر١٠ | ٢ر١٠ | ٥ |
| النقل والمواصلات | ٩ر٤٠ | ١٠ر١٠ | ١٠ر١٠ | ١٠ر١٠ | ٧ |
| المجموع | ١٧ر٨٠ | ٢٠ر٠ | ٢٠ر٠ | ١٩ر٣٠ | ٩ |

(٢١) راجع : اسلوب التنسيق بين التخطيط التربوى والتخطيط الاقتصادى ـ مصدر سابق ـ ص ٥

ويستدل من الجدول اعلاه على عدد من الملاحظات منها :

١) ان مجموع عدد العاملين في الصناعة التحويلية مباشرة قد تطور من (١١٨) الف شخص الى (١٥٨ر٤) الف شخص ، اي بنسبة زيادة قدرها ٣٤٪ الا ان مجموع العاملين في الصناعة التحويلية كونوا نسبة قدرها ٥ر٠٪ و ٩ر٥٪ في سنوات ٦٣ و ١٩٦٩ من مجموع العاملين فقط .

٢) احتلت بقية القطاعات الصناعية نسب قدرها ٨٠ر١٢٪ و ٤٠ر١٣٪ من مجموع العاملين في القطاعات الواردة في الجدول ومن مجموع العاملين في الاقتصاد الوطني . ويلاحظ بروز نوع من الركود النسبي والتراجع في نسبة عدد المشتغلين في هذا القطاع الى مجموع العاملين في حين ان التطور الكمي شهد نمواً بطيئاً جداً .

ومن الجدير بالاشارة ان عدد العاملين في الصناعات التحويلية المذكورة اعلاه يشمل مؤسسات الصناعات الكبيرة والصغيرة .

اما اذا انتقلنا الى متابعة التطور في توزيع العاملين في المؤسسات الصناعية التحويلية بما فيها مؤسسات الماء والكهرباء على المحافظات العراقية المختلفة للاحظنا بأن طبيعة التوزيع في عام ١٩٦٨ لم تتغير كثيرا عن واقعها في عام ١٩٦٤ وان الزيادة الاساسية في المشتغلين قد حصلت في العاصمة بغداد ، في حين ان هناك ارتفاعا بسيطا او انخفاضا قليلا في عدد العاملين بالنسبة للمحافظات الاخرى . ويلاحظ ايضا ان عدد العاملين في شركات النفط الثلاث الاجنبية قد شهد هبوطا كبيرا . نورد في ادناه جدولا عن تطور المشتغلين في المؤسسة الصناعية التي يبلغ عدد العاملين في كل منها عشرة عمال فما فوق وواقع توزيعهم على مناطق العراق الثلاث وعلى المحافظات بالاضافة الى المشتغلين في شركات النفط للسنتين ١٩٦٤ و ١٩٦٨ . (٢٢)

---

(٢٢) راجع : الاحصاء الصناعي لعام ١٩٦٨ ـ مصدر سابق .

## جدول رقم (٩)

| المحافظة | ١٩٦٤ | ١٩٦٨ | نسبة النمو في عام ١٩٦٨ الى عام ١٩٦٤ ٪ |
|---|---|---|---|
| الموصل | ٧٤٢١ | ٧٠١٦ | — ٥ر٤٦ |
| اربيل | ٤٣٥ | ٥١٣ | ١٨ |
| كركوك | ١٥٣٧ | ١٦٩٩ | ١٠ر٥ |
| السليمانية | ١٢٧٨ | ١٦٦٣ | ٣٠ |
| مجموع المنطقة الشمالية | ١٠٦٧١ | ١٠٨٩١ | ٢ر٠ |
| ديالى | ١٦٦٣ | ١٦٢٧ | — ٢ر٢ |
| بغداد | ٤٩٩٨٩ | ٥٧٨٩٥ | ١٥ر٨ |
| الرمادى | ٥٠٦ | ٦٣٥ | ٢٥ر٥ |
| كربلاء | ٢٢٨٦ | ٢٩٣٨ | ٢٨ر٥ |
| الحله | ٢١٩٥ | ٢٩٥٢ | ٣٤ر٤ |
| الكوت | ٧١٤ | ٨٨٠ | ٢٣ |
| مجموع المنطقة الوسطى | ٥٧٣٥٣ | ٦٦٩٢٧ | ١٠ر٨ |
| الديوانية | ١٢٩٥ | ١٣٦٠ | ٥ |
| العمارة | ١٠٦٦ | ١٣٦٠ | ٨ر٨ |
| الناصرية | ٥٤٦ | ٥٦٧ | ٣ر٨٤ |
| البصرة | ٩١٤٧ | ٩١٢٢ | ٠ر٣ |
| مجموع المنطقة الجنوبية | ١٢٠٥٤ | ١٢٢٠٩ | ١ر٣ |
| اجمالى العراق | ٨٠٠٧٨ | ٩٠٠٢٧ | ١٢ر٤ |
| العاملين فى شركات النفط الاجنبيه | ١١٣٥٩ | ٨٥٢٧ | — ٢٥ |
| العاملين فى الموسات الصناعية الصغيرة | ٤٥٥٦٧ | ٥٤٢٢٧ | ١٩ |
| مجموع المشتغلين فى الصناعة التحويليه والاستخراجيه | ١٣٧٠٠٤ | ١٥٢٧٧١ | ١١ر٥ |

ويستدل من الجدول رقم (٩) عددا من المسائل المهمة منها :

١ – وجود سوء توزيع في عدد العاملين في الصناعة الوطنية التحويلية بالنسبة لمناطق العراق الثلاث حيث يلاحظ ان المنطقة الوسطى قد استحوذت على ٦ر٧١٪ من مجموع العاملين في المؤسسات الصناعية الكبيرة ، بما فيها الماء والكهرباء ، في عام ١٩٦٤ وارتفعت الى ٣ر٧٤٪ في عام ١٩٦٨ .

٢ – ان كلا من بغداد والبصرة والموصل قد استحوذت على القسم الاعظم من عدد العاملين في المؤسسات الصناعية التحويلية في هذه المناطق وكانت حصيلة بقية المحافظات ضئيلة جدا . وقد بلغت نسبة العاملين في هذه المحافظات الثلاث ١ر٨٣٪ في عام ١٩٦٤ وانخفضت الى ٢ر٨٢٪ في عام ١٩٦٨ ، واقتسمت المحافظات الاخرى بقية النسبة في السنتين المذكورتين

٣ – كانت نسبة الزيادة في عدد العاملين بالنسبة لبعض المحافظات العراقية واطئة جدا ، حتى ان بعضها شهد تراجعا في عدد العاملين ، كما هو الحال بالنسبة للموصل والعمارة وان كان بعدد غير ملموس تماما . ان هذا الواقع يشير الى ان معدل النمو العام في عدد العاملين لم يوزع على محافظات العراق بصورة متناسبة ومتوازنة .

٤ – بلغت نسبة الزيادة في عدد العاملين في الصناعة التحويلية – عدا الصناعات الصغيرة – في عام ١٩٦٨ بنحو ٤ر١٢٪ بالمقارنة مع عام ١٩٦٤ ، بينما بلغت نسبة نمو الصناعات الصغيرة لنفس الفترة بنحو ١٩٪ وشهد قطاع صناعة استخراج النفط الاجنبية انخفاضا ملموسا في عدد العاملين حيث بلغت نسبة الانخفاض ٢٥٪ خلال نفس الفترة الزمنية وفي ضوء هذين الاتجاهين في التطور لاحظنا ان نسبة النمو في عدد العاملين في القطاع الصناعي التحويلي والاستخراجي قد شهدت ارتفاعا قدره ٥ر١١٪ خلال الفترة المذكورة .

ان هذه الملاحظات تدلل لنا من جديد ان القطاع الصناعي لم يستطع خلال الفترة ١٩٦٤ – ١٩٦٨ الا امتصاص جزء ضئيل جدا من الزيادة في السكان القادرين على العمل ، ولذلك فقد ارتفع عدد المتعطلين

بشكل بارز • وفي ضوء الدراسات المتوفرة نلاحظ إن مقدار البطالة قد ارتفعت خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠ بنحو الضعف • واستنادا الى الارقام الواردة في منشورات وزارة التخطيط نضع التحليل التالي حول تطور عدد العاطلين للفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٠ في العراق •

جدول رقم (١٠)

حول تطور عدد المتعطلين في العراق خلال الفترة ٦٥ ـ ١٩٨٠[٢٣]

| السنة | واقع واحتمالات تطور عدد المتعطلين في العراق بالالاف | |
|---|---|---|
| | تقديرات د • الشيخلي | تقديرات الخبير ستروم |
| ١٩٦٥ | ٩٩ر١ | ٢١٦ر٨ |
| ١٩٧٠ | ١٥١ر٦ | ٢٥٦ر٥ |
| ١٩٧٥ | ٣٠٤ر٣ | ٥٩٤ر٢ |
| ٩٨٠ | ٦٠٧ر٥ | ٩٤٦ر٨ |

في ضوء معدلات النمو الحالية في السكان واحتمالات تطورها في المستقبل من جهة ، وواقع واحتمالات تطور الاقتصاد الوطني خلال الفترة اللاحقة من جهة اخرى يستطيع المرء إن يقدر بأن تقديرات الدكتور الشيخلي متفائلة جدا وان تقديرات الخبير ستروم هي اقرب الى الواقع • ان احتمالات الزيادة في عدد المتعطلين من السكان القادرين على العمل ستتعرض مقابل ذلك الى احتمالات زيادة في النقص الحالي في عدد الايدي العاملة الماهرة وذوي الاختصاصات من المهندسين والاحصائيين والاقتصاديين والكيمياويين ••••• الخ •

**ثالثا ـ انتاجية العمل والاجور في القطاع الصناعي •**

ان قياس مستوى تطور ، ارتفاع وانخفاض ، **انتاجية العمل** في مؤسسات وفروع القطاع الصناعي وتحديد **معدلات النمو** السنوية يعتبر

(٢٣) راجع : أسلوب التنسيق بين التخطيط التربوي والتخطيط الاقتصادي ـ مصدر سابق ص ٤١

مؤشرا مهما لمعرفة مستوى تطور القوى المنتجة في القطاع الصناعي وفي مختلف مؤسساته الانتاجية وهي مؤشر مهم لمعرفة مدى تأثير علاقات الانتاج على القوى المنتجة ومستوى العلاقة القائمة بينهما • ان مستوى انتاجية العمل يرتبط بعوامل عديدة تؤثر عليه بصورة مباشرة ، انه يربط بشروط وبعناصر شروط الانتاج الاساسية ونخص بالذكر في هذا المجال :

* مستوى تطور الايدي العاملة من حيث التعليم والثقافة العامة والمهارة والخبرة ، من حيث الادراك والوعي الاقتصادي والسياسي ، من حيث الصحة والعوامل النفسية والاجتماعية ، بالاضافة الى طبيعة الحوافز الاقتصادية والعلاقة بين الاجور وانتاجية العمل والاسعار •••• الخ المؤثرة على مستوى معيشة العاملين •

* مسوى تطور وسائل الانتاج سواء كان ذلك بالنسبة لادوات الانتاج ام مواد العمل ؛ لاضافة مستوى التكنيك والتكنولوجيا المستخدمة في العمليات الانتاجية وطرق اساليب الانتاج المتبعة والتنظيم الانتاجي والاداري •

اننا بذلك نشير الى ان العوامل المؤثرة على انتاجية العمل تنطلق من ناحيتين كل منهما تشكل مجموعة من العوامل ونقصد بذلك مجموعة العوامل الخاصة بعلاقة الانسان بالانسان اثناء الانتاج وموقع كل منهما ازاء وسائل الانتاج او بتعبير ادق ازاء ملكية وسائل الانتاج والانتاج ، ثم مجموعة العوامل الخاصة بعلاقة الانسان بالطبيعة ومواردها المختلفة ، اي علاقة الانسان بوسائل الانتاج في اطار القوى المنتجة •

ان ارتفاع او انخفاض او ركود التطور في انتاجية العمل يعني ايضا التأثير المباشر على حجم الانتاج وبالتالي على الدخل المتحقق عبر عمليات الانتاج ، فمن المعروف ان زيادة الانتاج في قطاع معين او في عموم الاقتصاد الوطني تتم عبر طريقين ، سواء كان ذلك بأحدهما ام بالاثنين معا ، وهما :

١ ـ زيادة الانتاج عبر التوسع في الطاقة الانتاجية للمؤسسات المنتجة ؛

٢ ـ زيادة الانتاج عبر رفع مستوى انتاجية العمل •

ان هذين الطريقين يتكاملان ويؤثر احدهما على الاخر ويؤثـــران معا على حجم الانتاج الاجمالي • ان الوصول الى رفع انتاجية العمل يتـم عبر طريقين ايضا هما :

* تقليص وقت العمل الحي الذي يبذل في انتاج سلعة معينـة ، او بتعبير آخر ، زيادة عدد السلع المنتجة في وحدة زمنية معينة ، ويدعـى هذا برفع انتاجية العمل الخاصة •

* تقليص وقت العمل الميت الذي يستخدم او يبذل في انتاج سلعة معينة •

وبالاضافة الى ذلك فهناك امكانية رفع انتاجية العمل الاجتماعيـــة والتي نقصد بها تقليص مقدار العمل الحي والميت الذي يبذل في انتـاج سلعة معينة في آن واحد مع تباين في نسب هذا التقليص بالنسبة للعمـــل الحي والعمل الميت •

ان المهم في انتاجية العمل انها تساهم في زيادة مقدار القيم الاستعمالية المنتجة وتساهم في اغناء الثروة الاجتماعية ، عبر التحسين المستمر فـــي مكونات القوى المنتجة وفي الاستفادة الفضلى من القوى المنتجة لصالح تطوير الانتاج وعبر التحسين المستمر والتوافق اللازم بين القوى المنتجـة وعلاقات الانتاج •

ولو القينا نظرة على مستوى التطور في انتاجية العمل للفرد الواحـد في العراق خلال الفترة موضوع البحث لتعرفنا على الواقع التالي بالنسبـة للقطاع الخاص والقطاع العام ومجموع الصناعة التحويلية في العراق :[٢٤]

---

★ العمل الحي هو قوة العمل المبذولة في عملية الانتاج والتـــي تنتقل قيمتها الى السلع المنتجة وتخلق فيها القيم الجديدة ( القيم المضافة ، اما العمل الميت فيجسد قوة عمل صرفت سابقا وتجسدت في وســـائل الانتاج التي تنتقل قيمتها الى السلع الجديدة من خلال العمل الحي واثناء عملية الانتاج • ان العمل الميت هو وسائل الانتاج ، اي ادوات العمـــل ومواد العمل المستخدمة في انتاج السلع المادية •

(٢٤) راجع : تقييم النمو الاقتصادي ـ مصدر ســـابق الجـــزء الثاني ص ـ ٤٥٧

## جـــدول قـــم ( ١١ )

### تطور انتاجية العمل للفرد الواحد في القطاع الخاص الصناعي للسنوات ١٩٦٥ و ١٩٦٨ بالدينار في السنة

| النشاط الصناعي | ١٩٦٥ قيمة الانتاج بالاف الدنانير | ١٩٦٥ عدد المشتغلين | ١٩٦٥ متوسط انتاجية العمل للفرد بالدينار | ١٩٦٨ قيمة الانتاج بالاف الدنانير | ١٩٦٨ عدد المشتغلين | ١٩٦٨ متوسط انتاجية العمل للفرد بالدينار |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الاغذية والمشروبات والتبوغ | ٤٣٠٣٦ | ٢٣٢٢٦ | ١٨٥٣ | ٥٠٨٥٦ | ٢٣٣٥٨ | ٢١٧٧ |
| صناعة المنسوجات والملابس | ٢٤٢٧٢ | ١٧٧٢٨ | ١٣٦٩ | ٣١٢٨٦ | ١٩٤٤٤ | ١٦٠٩ |
| والجلـــود ٠ | | | | | | |
| الصناعات الخشبية | ٤٤٢٩ | ٦٠٦٦ | ٧٣٠ | ٥٢٩١ | ٥٨٠١ | ٩١٢ |
| صناعة الورق والطبع والنشر | ٣٢٣٩ | ٣٧٨٨ | ٨٥٥ | ٣٠٢٨ | ٤٢١٠ | ٧١٩ |
| صناعة الكيمياويات والمطاط | ١١٩٥ | ٥٨١ | ٢٠٥٧ | ٣٢١١ | ١٢٤١ | ٢٥٨٨ |
| والبلاستيك ٠ | | | | | | |
| صناعة منتجات المعادن اللافلزية | ٥٩٧٥ | ١٦٤٧٨ | ٣٦٢٥ | ٦٥٤٥ | ١٤٩٤٦ | ٤٣٧ |
| الصناعات الفلزية الاساسية | ٦٢١ | ٧٤٦ | ٨٣٢ | ٧٢٢ | ١١٨٥ | ٦٠٩ |
| المنتجات الفلزية والمكائن | ٦٧٤٨ | ٨٢٧٠ | ٨١٦ | ٨٥٥٢ | ٨٣٣٢ | ١٠٢٦ |
| الصناعات الاخرى | ٩٦٨٥ | ٥٣١٥ | ١٨٢٢ | ١١٥٧٢ | ٥٨٨١ | ١٩٦٧ |
| خدمات التصليح | ٤٢٥٤ | ١٠٦١٦ | ٤٠٠٧ | ٤٤١٢ | ١٠٥٤١ | ٤١٨ |
| الكوي والصبغ | ٢٠٩ | ١٦٦ | ١٢٥٩ | ٧٧ | ١٦٧ | ٤٦١ |
| المجموع | ١٠٣٦٦٣ | ٩٣٠١٠ | ١١١٤٥ | ١٢٥٥٥٢ | ٩٥١٠٦ | ١٣٢٠١ |

ويستدل من الجدول اعلاه على مدى التمايز الموجود بين انتاجية الفرد الواحد في مختلف القطاعات الصناعية التابعة للقطاع الخاص في عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٨ ثم في كون انتاجية العمل على العموم واطئة وضعيفة التطور خلال الفترة ٦٥ – ١٩٦٨ • ويبرز هذا بوضوح بالنسبة لكل قطاع صناعي واجمالي هذه القطاعات ، حيث بلغت انتاجية العمل للفرد الواحد في عام ١٩٦٥ بنحو ٦ر٢٠٥ دينار فقط ، وهي على العموم انتاجية منخفضة ومعدل نمو واطيء بالمقارنة مع عدد كبير من البلدان الاخرى •

واذا اجرينا مقارنةبين متوسط انتاجية الفرد الواحد في نفس السنوات المذكورة ونفس القطاعات الصناعية بين القطاع الخاص والقطاع لتبين لنا مدى الفارق القائم في مستوى التكنيك المستخدم في هذه المؤسسات ومستوى الشغيلة ايضا • وفي سبيل هذا الغرض نورد الجدول التالي ليبين متوسط انتاجية الفرد الواحد في القطاع الصناعي العام[٢٥]

---

(٢٥) راجع : المصدر السابق ص ٤٦٩

ملاحظة : ان القسم الاعظم من المؤسسات الخارجية – وبشكل خاص بعد التأميم الذي حصل في العراق في عام ١٩٦٤ – هي مؤسسات صغيرة ذات رأس مال قليل وتكنيك متخلف يجد تعبيره في المستوى الواطيء لانتاجية العمل مثلا •

## جـــدول رقـــم ( ١٢ )

### تطور متوسط انتاجية العمل للفرد الواحد في القطاع الصناعي العام للسنوات ٦٥ – ١٩٦٨ بالدينار/سنة

| النشاط الصناعي | ١٩٦٥ | | | ١٩٦٨ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | قيمة الانتاج بالاف الدنانير | عدد المشتغلين | متوسط انتاجية العمل للفرد الواحد سنة/دينار | قيمة الانتاج بالاف الدنانير | عدد المشتغلين | متوسط انتاجية العمل للفرد الواحد سنة/دينار |
| الاغذية والمشروبات والتبوغ | ٢٣٦٩٩ | ٦٧٩٢ | ٣٤٨٩ | ٣٠٥٢٥ | ٧٨٢٦ | ٣٩٠٠ |
| صناعة المنسوجات والملابس | ١٣٠٨٤ | ٩٦٤٠ | ١٣٥٧ | ١٥٤٧٠ | ١٠٦٠٠ | ١٤٥٩ |
| الصناعات الخشبية | ٧٩ | ١٥٠ | ٥٢٦ | ١٢٨ | ١٦٥ | ٧٧٥ |
| صناعات الورق والطبع والنشر | ٥٤٩ | ١١٤٠ | ٤٨١ | ٢٦٢٥ | ١٤٧٧ | ١٧٧٧ |
| صناعة الكيمياويات والمطاط والبلاستيك | ١٤٧٦٤ | ٣١٤١ | ٤٧٠٠ | ١٦٧١٦ | ٣٦١٢ | ٤٦٢٧ |
| صناعة المنتجات المعدنية اللافلزية | ٧٩٨٨ | ٣٣٨٢ | ٢٣٦١ | ٩٤٨٠ | ٣٥٨٨ | ٢٦٤٢ |
| الصناعات الفلزية الاساسية | — | — | — | — | — | — |
| المنتجات الفلزية والمكائن | ٢٨٧٠ | ٥٨٣٦ | ٤٩١ | ٣٨١٦ | ٦٤٧٣ | ٥٨٩ |
| الصناعات الاخرى | ٥٢ | ٤٦٥ | ١١١ | ٢٢ | ٥٤ | ٤٠٧ |
| خدمات التصليح | ١٤٥٨ | ٣٣٤٩ | ٤٣٥ | ٢٥٢٣ | ٥٠٥٥ | ٤٩٩ |
| الكوي والصبغ | — | — | — | — | — | — |
| **المجموع** | ٦٧٥٤٣ | ٣٣٨٦٣ | ١٩٩٤٦ | ٨١٣٠٥ | ٣٨٨٥٠ | ٢٠٩٣ |

ويستدل من هذا الجدول اعلاه على ان التكنيك والتكنولوجيا والمهارة الفنية للشغيل في مؤسسات القطاع العام هي ارفع من مستواها في مؤسسات القطاع الخاص • يستدل منه ايضا على مدى الفارق الموجود في مستوى انتاجية العمل في كل قطاع من القطاعات الصناعية مع واقع ان معدلات النمو في انتاجية العمل هي على العموم واطئة • لقد بلغ متوسط الانتاجية للفرد الواحد في المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع العام كافة في عام ١٩٦٥ بنحو ٦ر١٩٩٤ دينار وارتفع الى ٢٠٩٣ دينار في عام ١٩٦٨ ، اي بزيادة قدرها ٤ر٩٨ دينار فقط • وبالرغم من الزيادة البارزة في متوسط انتاجية العمل في المؤسسات الصناعية للقطاع العام بالمقارنة مع مؤسسات القطاع الخاص ، الا ان مقدار الزيادة خلال الفترة ١٩٦٥ ١٩٦٨ كانت في القطاع الخاص اكبر بكثير من مقدارها في القطاع العام •

اما متوسط انتاجية العمل في مؤسسات القطاع الصناعي التحويلية عموما ـ العام والخاص ـ فقد بلغت في عام ١٩٦٥ بنحو ٤ر١٣٤٩ دينار للفرد الواحد في السنة وارتفعت الى ٣ر١٥٤٤ دينار في عام ١٩٦٨ ، اي بزيادة قدرها ٩ر١٩٤ دينار خلال الفترة المذكورة •

واذا انتقلنا الى متابعة تطور اجور العاملين في قطاع الصناعات التحويلية لتبين لنا الواقع التالي :[٢٦]

بلغ متوسط اجر المشتغل في القطاع الصناعي الخاص في عام ١٩٦٥ بنحو ١٤٤ دينار سنويا اي بأجر شهري قدره ١٢ دينار فقط ، وارتفع الى ١٤٦ دينار في عام ١٩٦٨ ، اي بأجر شهري قدره ٢ر١٢ دينار تقريبا ، اي بزيادة قدرها (٢) دينار سنويا او بنسبة زيادة قدرها ٤ر١٪ فقط ، في حين بلغت الزيادة في انتاجية العمل في نفس القطاع ٦ر٢٠٥ دينار اوبنسبة زيادة قدرها اكثر من ١٨٪ ، اي ان هناك بونا كبيرا بين الزيادة في الاجور والزيادة الانتاجية تعبر في الوقت نفسه عن زيادة في شدة الاستغلال التي يتعرض لها الشغيلة في القطاع الخاص •

---

(٢٦) راجع : المصدر السابق ص ٤٥٢ ـ ٤٥٦

اما متوسط اجر المشتغل في عموم قطاع الصناعات التحويلية فقد بلغ ١٩٦٥ نحو (٣٠٤) دينار وارتفع الى (٣٤٩) دينار في عام ١٩٦٨ ، اي بزيادة قدرها ٤٥ دينار او بنسبة زيادة قدرها ١٤٫٨٪ • ومقابل هذه الاجور بلغت نسبة الزيادة في انتاجية العمل نحو ٤٪ فقط ، اي ان نسبة الزيادة في الاجور كانت اعلى من نسبة الزيادة في انتاجية العمل وهي ظاهرة معاكسة للظاهرة القائمة في القطاع الخاص •

اما متوسط اجر المشتغل في عموم قطاع الصناعات التمويلية فقد بلغ في عام ١٩٦٥ بنحو ٧٨٧ دينار وارتفع الى ٢٠٤٫٥ دينار في السنة ، اي بزيادة قدرها ١٧٫٥ دينار او بنسبة نمو قدرها ٩٫٣٪ وهي اقل من نسبة النمو في انتاجية الفرد الواحد التي بلغت ١٠٫٤٪ خلال نفس الفترة •

**رابعا : مستوى تطور مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الدخل**

كانت وما تزال مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الدخل القومي في العراق ضعيفة جداً خاصة اذا ابعدنا قطاع صناعة النفط الاستخراجية من قطاع الصناعة الوطنية • ان التركيب الحالي للدخل القومي الذي يتميز بعدم التناسب هو تعبير واضح عن عدم التناسب الاساسي في تركيب الاقتصاد العراقي • وما يهمنا في هذا الشأن ان نلاحظ ، وبالرغم من مرور فترة طويلة على قيام ثورة تموز عام ١٩٥٨ ، الا ان تغييراً حقيقياً ونوعياً كبيراً لم يحدث في دور القطاع الصناعي في الاقتصاد العراقي ، ويشكل كل من القطاع الزراعي وقطاع النفط الاستخراجي حوالي ثلثي قيمة الدخل القومي المنتج في العراق •

بلغت قيمة الانتاج الاجمالي للصناعة في عام ١٩٦٥ نحو (١٧٣١٢٨) الف دينار وارتفعت الى (٢٠٦٨٧٩) الف دينار في عام ١٩٦٨ ، بينما بلغت القيمة المضافة في عام ١٩٦٥ نحو (٦٨٣٨٤) الف دينار وارتفعت الى (٨٣٦٦٠) الف دينار في عام ١٩٦٨ ، وهذا يشير الى ان نسبة القيمة المضافة الى الناتج الاجمالي قد تحسنت بصورة ضعيفة جداً ، اى التناسب بين القيمة المضافة والمستخدمات في الانتاج لم تتغير كثيراً ، فبعد ان كانت

٥ر٣٩٪ قيمة مضافة : ٥ر٦٠٪ مستخدمات اصبحت ٥ر٤٠ قيمة مضافة : ٥ر٥٩٪ مستخدمات الانتاج .

ان نسبة الزيادة في الناتج الاجمالي للصناعة بلغت خلال الفترة ١٩٦٥ – ١٩٦٨ نحو ٥ر١٩٪ بينما بلغت نسبة الزيادة في القيمة المضافة خلال نفس الفترة نحو ٣ر٢٢٪[٢٧] .

وفي الوقت نفسه يمكن ملاحظة ان نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تكوين الدخل القومي المتوفر في العراق قد بلغت في عام ١٩٦٥ بنحو ١٦٪ وانخفضت الى ١٥٪ في عام ١٩٦٨ وهي كما نرى مساهمة واطئة عموماً وتميزت بالانخفاض خلال هذه الفترة .

ومن الجدير بالاشارة ان نلاحظ مدى التغير الحاصل في تركيب صافي الدخل القومي المتوفر في العراق والمنتج خلال الفترة ١٩٥٨ – ١٩٦٩، لكي تتمكن بموجب ذلك ان نتعرف على مدى ديناميكية الاقتصاد العراقي وعن مدى دور الصناعة في التأثير على مساهمات القطاعات الاقتصادية الاخرى ومساهمتها الخاصة في تكوين الدخل القومي .

ان الارقام الاولية الصادرة عن وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء – تشير الى تركيب الدخل التالي ، علما بأن الارقام الواردة في الجدول قد عزلت قطاع الخدمات المستهلك للدخل القومي عن قطاع الانتاج المكون للدخل القومي ، اي ان الجدول التالي يتضمن القطاعات الانتاجية فقط .

---

(٢٧) راجع : د. علي المنوفي وكامل العضاض – تقديرات الدخل القومي ١٩٦٥ – ١٩٦٩ – تقرير اولي – بغداد – وزارة التخطيط – الجداول ٤١ و ٤٦ ص ٤٥–٥٠

جدول رقم (١٣)

مقدار ونسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الانتاجية في تكوين الدخل القومي المنتج في العراق

لعامي ١٩٥٨ و ١٩٦٩ بالاسعار الثابتة لعام ١٩٦٦[٢٨]

| القطاعات الاقتصادية | ١٩٥٨ | | ١٩٦٩ | |
|---|---|---|---|---|
| | صافي الدخل بملايين الدنانير | التوزيع النسبي ٪ | صافي الدخل بملايين الدنانير | التوزيع النسبي ٪ |
| الزراعة | ٩٣ر٣ | ٢٣ر٤ | ١٧٤ر٩ | ٢٤ر٤ |
| النفط الخام | ١٧٦ر٤ | ٤٤ر٣ | ٢٩٤ر١ | ٤١ر٠ |
| المعادن الاخرى | ١ر٩ | ٠ر٥ | ٥ر٣ | ٠ر٧ |
| مصافي النفط | ٥ر٨ | ١ر٥ | ١٥ر٦ | ٢ر٢ |
| الصناعات التحويلية الاخرى | ٣١ر٢ | ٧ر٨ | ٦٧ر٧ | ٩ر٤ |
| البنـــاء | ٣٠ر٠ | ٧ر٥ | ٢٨ر٥ | ٤ر٠ |
| الكهرباء والماء والغاز | ٢ر٨ | ٠ر٧ | ١٦ر٠ | ٢ر١ |
| النقل والمواصلات والخزن | ٣٠ر٨ | ٧ر٧ | ٥٩ر٨ | ٨ر٣ |
| التجـارة | ٢٧ر٧ | ٦ر٩ | ٥٦ر٨ | ٧ر٩ |
| صافي الدخل القومي المنتج في العراق | ٣٩٩ر٩ | ١٠٠ر٠ | ٧١٨ر٧ | ١٠٠ر٠ |
| الجزء المصدر الى الخارج من الدخل القومي | ٨٤ر٣ | ٢١ر٣ | ١٥٠ر٤ | ٢١ر٠ |
| صافي الدخل القومي المتوفر في العراق | ٣١٥ر٦ | ٧٨ر٧ | ٥٦٨ر٣ | ٧٩ر٠ |

ويستدل من الجدول المشار اليه رقم (١٣) على أن نسبة التطور والتغير في مساهمات القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الدخل القومي ضعيفة جدا وواطئة ومن الملاحظ ان التغير المهم الذي حصل هو في نسبة مساهمة النفط الخام حيث انخفضت نسبة المساهمة من ٣ر٤٤٪ الى ٤١٪ وقد وزع هذا الفرق على مجموع القطاعات الاقتصادية بالاضافة الى انخفاض كبير في نسبة مساهمة البناء حيث بلغت النسبة ٥ر٧٪ واصبحت ٠ر٤ ٪ فقط خلال الفترة المذكورة • وكما نلاحظ ان القطاع الصناعي التحويلي قد تحسنت نسبة مساهمته وارتفعت من ٨ر٧٪ الى ٤ر٩٪ واذا اضيف لها مصافي النفط للاحظنا بأنها قد ارتفعت من ٣ر٩٪ إلى ٦ر١١٪ من الدخل القومي المنتج • اما اذا جري قياس مساهمات هذه القطاعات باستبعاد الجزء المصدر الى الخارج والاقتصار على الدخل القومي المتوفر في العراق لارتفعت نسب مساهمات هذه القطاعات بما فيها الصناعة التحويلية •

## خامسا : دور المصرف الصناعي في عملية التنمية

لاحظنا في البحث السابق ان المصرف الصناعي خلال المرحلتين الاولى والثانية لم يستطع المساهمة في البناء الصناعي ومر بفترة ركود طويلة استمرت حتى ثورة عام ١٩٥٨ • وكان في صالح الاقتصاد الوطني والبرجوازية الصناعية ، ان يأخذ المصرف الصناعي على عاتقه مهام المساهمة في عملية التنمية الصناعية بأبعادها المقررة من جانب سلطة الدولة البرجوازية • وقد امكن خلال هذه المرحلة وبعد زيادة رأس مال المصرف

---

(٢٨) راجع : د• علي المنوفي وكامل العضاض ـ تقديرات الدخل القومي ١٩٦٥ ـ ١٩٦٩ ـ تقرير اولي ـ بغداد وزارة التخطيط ـ دائرة الحسابات القومية ـ ١٩٧٠ ـ جدول رقم (٢) •

اخذت الارقام الاساسية من الجدول المذكور كما اقتطعت نسبة مقدارها اكثر من ٦٪ باعتبارها احتياطي اندثار راس المال •

الفعلي الى ٤٫٨ مليون دينار في عام ١٩٦١ . [٢٩] وقد تتبعنا في البحث المذكور مساهمات المصرف خلال الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٣/١٩٦٤ باشاء المؤسسات الصناعيه بالتعاون مع القطاع الخاص وتكوين القطاع المختلط . وقد بلغت مساهمات المصرف المالية حتى ١٤/٧/١٩٦٤ ، اي قبل صدور اجراءات التاميم ، بنحو (٢١٦٥) الف دينار او ما يعادل ٢١٫٠٪ من مجموع رووس الاموال المدفوعة للمؤسسات الصناعية التي ساهم المصرف فيها وعددها سته عشر مؤسسة صناعية[٣٠] .

وعندما صدرت اجراءات التأميم في ١٤/٧/١٩٦٤ تقرر وضع المؤسسات الصناعيه المؤممة ، وبضمنها المؤسسات التي ساهم المصرف الصناعي بجزء من رووس اموالها ، بيد القطاع العام ، ومن خلال المؤسسة العامه للصناعة ، للمساهمة بشكل اوسع في عملية التنمية الاقتصادية . ان هذا الاجراء الاقتصادي لم يحفز المصرف الصناعي للمساهمة بشكل اوسع مع القطاع الخاص في بناء المؤسسات الصناعية التي ترى الخطة الاقتصادية ضرورة قيامها ، كما لم يحفز المصرف نحو منح المزيد من القروض المالية للبناء الصناعي ، بل كان الملاحظ هو العكس تماماً ، حيث تقلصت نشاطات المصرف وتوجه نحو منح « التسهيلات المصرفية العادية » ونحو المساهمة في مشاريع تعتبر ضمن « النشاط التجاري والعقاري »[٣١] .

ان هذا الاتجاه غير السليم جاء متوافقاً ومنسجماً مع اتجاه البرجوازية الصناعية حينذاك حين اتخذت موقفاً معادياً للقطاع العام واجراءات التأميم وفررت الامتناع مؤقتا عن التوظيف في القطاع الصناعي او تقليص ذلك الى ادنى حد ممن .

ان هذا الواقع يدلك بدوره وبصورة غير مباشرة حقيقة سيطرة

---

(٢٩) راجع : تقييم النمو الاقتصادى في العراق ١٩٥٠ - ١٩٧٠ - مصدر سابق ص ٣٥٦

(٣٠) راجع : المصدر اعلاه - ص ٣٤١ / جدول رقم ٧٨

(٣١) راجع : نفس المصدر - ص ٣٥٧ و ٤٣١

القطاع الخاص والفكر البرجوازي عموماً على السياسة الاقتصادية والتمويلية للمصارف الاختصاصية في العراق عن طريق اجهزة الادارة في تلك المؤسسات وعبر القوة الاقتصادية لهذه الفئات .

ان اجهزة المصرف الصناعي التي لم تستطع استيعاب مهام المصرف الاقتصادية ودوره في عجلة التنمية الاقتصادية وضرورات تعزيز مواقع القطاع العام وسيطرته على وجهة التصنيع وتشجيع القطاع الخاص في المساهمة في عملية التنمية تحت قيادة القطاع العام ومن خلال القطاع المختلط ، اخذت تساهم بحدود ضيقة جدا وبأدنى حد ممكن في عملية انشاء المؤسسات الصناعية . وتشير المعلومات المتوفرة الى ان مساهمات المصرف الصناعي خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٩ بالاضافة الى مساهماته الاخرى خلال الفترة ١٩٦٤ بلغت (٦٤٣) الف دينار فقط وظفت في تسعة مشاريع صناعية بلغ مجموع رأس مال هذه المؤسسات المدفوع (٣٢١٠) الف دينار ، اي ان نسبة مساهمة المصرف بلغت ٢٠٪ من مجموع رأس المال المدفوع . والمؤسسات التي يساهم فيها المصرف هي شركة الصناعات الخفيفة وشركة صناعة التمور والشركة الوطنية الكيميائية وشركة صناعات العمارة وشركة الهلال الصناعية وشركة اخشاب الشمال وشركة الدراجات الهوائية وشركة كربلاء لمنتجات التمور وشركة صناعات الخشب المضغوط في الديوانية[٣٢] .

ويستدل من ذلك على ان المصرف الصناعي قد قلل الى حد بعيد من نشاطه الاساسي في الصناعة وتحول نحو مشاريع غير انتاجية ، ولكنها تحصل ، بهذا القدر او ذاك ، على نسبة ارباح عالية مضمونة وهو امر يتنافى مع الغاية الاساسية ، اى غاية تطوير الصناعة الوطنية مع ضرورة تحقيق فائض اقتصادي يوجه لاغراض توسيع البناء الصناعي وزيادة التراكم المالي .

---

(٣٢) راجع : المصدر السابق ص ٤٣٢ / ٤٣٣

**الخلاصة : ـ**

ان الاستعراض التحليلي لعملية التطور الصناعي في العراق خلال الفترة ١٩٦٤ / ١٩٦٥ - ١٩٦٨/١٩٦٩ يقود الى استخلاص جملة من الاستنتاجات حول طبيعة ومستوى تطور وخصائص الصناعة الوطنية في المرحلة الراهنة من اهمها ما يلي :

١ ـ لم يشهد القطاع الصناعي خلال المرحلة موضوع البحث تحولا نوعياً مهماً في تركيبه وخاصة بالنسبة للعلاقة بين الصناعات الانتاجية والصناعات الاستهلاكية ، فالقسم الاعظم من المؤسسات الصناعية القائمة حالياً في العراق هي مؤسسات لانتاج السلع الاستهلاكية والخفيفة ويشكل الانتاج فيها القسم الاكبر من قيمة الانتاج الصناعي الاجمالي ـ عدا صناعة استخراج النفط الخام ـ • ان القطاع الصناعي الذي لم يستفد من الموارد الاقتصادية المادية المتوفرة ، وخاصة النفط والغاز الطبيعي والكبريت حديثاً ، لادخالها في عمليات الانتاج الصناعي ، لم يستطع بعد ان يلعب الدور الفعال والمؤثر في تغيير تركيب الاقتصاد الوطني وفي تعجيل معدلات النمو للمؤشرات الاقتصادية الاساسية كما لم يستطع ايجاد الوحدة الضرورية لعملية اعادة الانتاج في الاقتصاد الوطني العراقي •

ان التخلف والتشويه او عدم التوازن والتناسب ، والتفكك الكبير في تركيب القطاع الصناعي وبين مؤسساته المختلفة كانت وما تزال السبب في ضعف معدلات النمو في الصناعة الوطنية وقلة مساهماتها في قيمة الانتاج الاجمالي وفي صافي الدخل القومي المنتج والمتوفر في الاقتصاد الوطني • ان حركة التراكم المالي في القطاع الصناعي تتميز بالبطء الشديد وبوتائر نمو غير عالية لا تتناسب وحاجات التنمية الصناعية المعجلة وعموم عملية التنمية وهي انعكاس لحقائق عديدة بما فيها سوء توزيع الدخل القومي بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية وسوء توزيعه بين قطاعي التراكم والاستهلاك وفي هاتين المجموعتين بالاضافة الى فقدان التمركز في تكون الفائض الاقتصادي وتبعثره بين جهات عديدة •

٢ ـ ان الصناعات الخفيفة والاستهلاكية القائمة حاليا في العراق تعتمد في جزء مهم وكبير منها على استيراد موادها الاولية او موادها نصف المصنوعة ، وخاصة الصناعات الميكانيكية والكهربائية ذات التكنيك العالي ، من الخارج ، اي انها صناعات تجميعية • ورغم ان عملية التجميع لها فوائد معينة منها مثلا توفير عملة صعبة بسبب الفرق الكامن بين شراء السلع الجاهزة وبين شراء مواد السلع دون ان تكون مركبة على اعتبار ان الثانية تكون أقل سعرا من الاولى بالاضافة الى ان عملية التركيب تساهم في خلق قيمة جديدة وتزيد من الدخل القومي كما انها تخلق فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل ، الا ان هذا النوع من التصنيع ، اي الصناعة التركيبية او التجميعية ، يجب ان لا تكون هدفا نسعى اليه بل يجب ان تكون مرحلة وسيطة تتحول عبرها الى التصنيع الكامل لاغلب تلك السلع في داخل العراق • ولا يمكن ان يتم ذلك بنشاط القطاع الخاص بمفرده بل لا بد من مساهمة فعالة واساسية من القطاع العام • وتتميز غالبية الصناعات التركيبية الحاليةفي العراقـومنها صناعة التلفزيونات والراديوات او السيارات ••• الخ • بأنها ذات سعة انتاجية غير عالية وربما احيانا غير اقتصادية مما يحتم دراسة الموضوع بصورة دقيقة واتخاذ اجراءات مناسبة بهذا الشأن •

٣ ـ ان قطاع الدولة الصناعي ، رغم نموه بمعدلات افضل خلال السنوات العشرة الاخيرة بالمقارنة مع العقد السابق ، ما يزال يعاني مظاهر الضعف والتخلف في مواقعه عن مواقع القطاع الخاص الصناعي ، اي ان القطاع الخاص ، وبالرغم من عملية التأميم المعروفة في منتصف شهر تموز من عام ١٩٦٤ ، ما يزال يحتل الموقع الاول من حيث عدد المؤسسات الصناعية وعدد العاملين في هذه المؤسسات وقيمة الانتاج الصناعي ومستوى السيطرة على حركة السوق الداخلي • ان علاقة التناسب بين القطاعين العام والخاص تسير حاليا لصالح القطاع العام وهو أمر حيوي جدا ينبغي الاستمرار فيه وتأكيد ضرورته • ان السنوات القادمة ستشهد تحولا مناسبا نسبيا لصالح القطاع العام في مجال الصناعات التحويلية • يستند هذا

الاعتقاد الى حقيقة التباين الكبير في مستوى التوظيفات السنوية في القطاعين العام والخاص لصالح القطاع العام وموقف القطاع الخاص بصورة عامة من عملية التصنيع والتوجه نحو بعثرة التوظيفات في مؤسسات صناعية صغيرة او مؤسسات تجارية وعقارية ... الخ بعيدة عن احتمالات التأميم ومضمونة الربح ايضا .

٤ – ان من الخصائص البارزة في الصناعات الوطنية العراقية ، انخفاض مستوى انتاجية العمل للفرد الواحد بالدينار العراقي بالمقارنة مع البلدان الصناعية المتطورة وتقود هذه الحالة الى ارتفاع تكاليف انتاج السلع المختلفة . ان السبب في هذا الواقع يرتبط بمستوى التكنيك المستخدم حاليا في الانتاج الصناعي ومستوى الشغيلة العاملين في المؤسسات الصناعية العراقية وبسوء الادارة والتنظيم الصناعي . ان ارتفاع تكاليف انتاج السلع في العراق يرتبط ايضا بعامل اخر هو تخلف الانتاج الفعلي عن حجم وسعة الطاقة الفعلية في المؤسسات الصناعية ، بالاضافة الى ان القسم الاعظم من المؤسسات الصناعية القائمة في العراق هي مؤسسات صغيرة ذات سعات انتاجية ضئيلة .

ان دراسة موسعة للاقتصاد الصناعي في العراق تساعد على استخلاص نتائج عديدة تشترط بالضرورة التوجه نحو دمج ومركزة الانتاج الصناعي لعدد غير قليل من السلع الصناعية واقامة مؤسسات وحدة بدلا من تبعثرها في عدد كبير ن المؤسسات الصغيرة ذات الانتاجية الواطئة والنوعية غير العالية والتكاليف الباهظة . ان عملية التنسيق والتوحيد لهذه المؤسسات الصناعية تفترض ايضا تكوين قطاع مختلط بين القطاعين العام والخاص وتأكيد ضرورة تدخل قطاع الدولة في هذه العملية لصالح تحسين الانتاج وزيادة الانتاجية وتقليص التكاليف وتوجيه الانتاج بما ينسجم وحاجات التنمية وما يتلاءم مع التوفير الاقتصادي الضروري جدا وخاصة في هذه المرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية .

٥ – ان القطاع الصناعي في العراق يشكو من تخلف في مستوى

التكنيك والتكنولوجيا وتخلف في طرق واساليب الانتاج الصناعي بالاضافة الى صغر حجم المؤسسات الصناعية وضعف طاقاتها الانتاجية وقلة عدد العاملين فيها • ان هذه الظاهرة تؤثر على مستوى انتاجية العمل للفردالواحد كما تؤثر على نوعية الانتاج والتكاليف وتجد بالتالي تعبيرها في ارتفاع اسعار السلع المصنعة فيالعراق وقدرة السلع الاخرى – وخاصة الاجنبية – على منافستها من حيث الجودة والاسعار • والجدير بالاشارة ان مستوى المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع العام هي ارفع من مستواها في القطاع الخاص من حيث التكنيك والحجم وعدد العاملين والانتاجية •

٦ – لا يستند التوزيع الاقليمي للمؤسسات الصناعية القائمة في العراق على اسس سليمة ويتميز بعدم التوازن او التناسب او التوافق مع واقع وجود المواد الاولية لتلك المؤسسات • والملاحظ ان بغداد العاصمة تستحوذ على القسم الاعظم من المؤسسات الصناعية الكبيرة والصغيرة وعلى القسم اكبر من العاملين في هذه المؤسسات كما انها تساهم في انتاج القسم الاكبر من قيمة الانتاج الصناعي • وتاتي البصرة والموصل بعد بغداد في هذه المؤشرات • ان هذه الظاهرة المرتبطة بانعدام وجود سياسة تصنيع صائبة وانعدام التخطيط العلمي والنظرة الموضوعية الشاملة للاقتصاد الوطني بحيث يمكن ان توجه التنمية الصناعية بما يساهم في تغيير متوازن في بنية التركيب الاقتصادي والاجتماعي لعموم القطر ، اوجدت تباينا كبيرا جدا في التركيب الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع العراقي في مختلف مناطقه واثرت في امكانياتها في المساهمة في تكوين الدخل القومي وفي حقها منه وفي دورها في عموم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ان هذا الواقع يرتبط بسيادة قانون التطور المتفاوت لاقتصاديات مختلف المناطق في النظام الرأسمالي •

٧ – يتميز تركيب العاملين في القطاع الصناعي بالتخلف الشديد حيث ان القسم الاكبر من العاملين في المؤسسات الصناعية هم من الاميين وغير الماهرين وجزء ضئيل هم الذين يتمتعون بمهارة نسبية ومهارة عالية ان الصناعة تشكو من قلة المهندسين والخبراء والعمال الماهرين ومن سوء

توزيعهم واستخدامهم ومن قلة المعاهد والمدارس والكليات الصناعية الضرورية لكل تقدم صناعي مرتقب •

٨ ـ ان اجهزة الادارة الصناعية ،باعتبارها جزءا من اجهزة الادارة في البلد ، ترتدي صفاتها وخصائصها الاساسية ، فهي ما تزال متخلفة من حيث تركيبها ومستوى نشاطها وتوزيع المهام عليها ومواصفات الوظائف الاختصاصية فيها وتفتقر الى الكوادر العلمية الواعية ، ويلف نشاطها الروتين المعرقل وضعف الاستعداد لتحمل المسؤلية وضعف المبادرة والتعاون وجماعية التفكير وما تزال تأثيرات المحسوبية ، والمنسوبية والرشوة •••• الخ قائمة فيها وتؤثر على نشاطها ويعوز نشاطها الترابط والتنسيق والتكامل سواء كان ذلك في اطار القطاع الصناعي ام بين القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الاخرى ، ومما يزيد في الصعوبة وجود من لا يعتقد بأهمية القطاع الصناعي وبأهمية القطاع العام الصناعي ويعمل في هذه الاجهزة •

٩ ـ ان التخلف الكبير في مستوى تطور القوى المنتجة في اقتصاديات العراق ومنها الاقتصاد الصناعي يجد تعبيره في مستوى التطور الضعيف فيعنصري القوى المنتجة ،اي في مستوى وسائل الانتاج المستخدمة في عمليات الانتاج ، في مستوى التكنيك والتكنولوجيا والطرق والاساليب المستخدمة من جهة وفي التخلف في مستوى قوة العمل ، اي في ضعف المهارة وقلة الخبرة ونقص في التعليم العام وقلة الكوادر من جهة اخرى بالاضافة الى تخلف مواز لذلك في مستوى عمليات التخطيط والادارة والتوجيه وافتقاد شمولية النظرة العلمية لمجمل القطاع الصناعي في اطار الاقتصاد الوطني والتفاعل الضروري في تطورها القريب والبعيد والتفكك السائد حاليا بين اجهزة التخطيط والتنفيذ واجهزة الرقابة والمتابعة على التنفيذ •

١٠ـ انعدام عمليات التنسيق والتعاون الصناعي بين اقطار الوطن العربي وعدم الاستفادة من افضليات التعاون الاقتصادي في مجالات

الانتاج واستثمار المواد الخام المتوفرة في هذه الاقطار بالاضافة الى قلة الاستفادة العقلانية من الكفاءات والمهارات والكوادر الفنية الاختصاصية النـــادرة المتاحة في الوطن العربي • ان التنسيق الصناعي والتنسيق في عموم عمليات الانتاج هو الطريق العملي والمضمون لتوسيع قاعدة التعاون والتكامل الاقتصادي وتطوير التبادل التجاري وتقريب امكانيات الوحدة الاقتصادية في المدى البعيد •

ان خصائص التخلف البارزة في القطاع الصناعي المذكورة اعـــلاه بالاضافة الى خصائص التخلف في القطاعات الاقتصادية الاخرى المؤثـرة على القطاع الصناعي بصورة مباشرة او غير مباشرة وخصائص التخلـــف الاجتماعي كلها ادت الى استمرار واقع التخلف وبقاء مقدار ونسبة الفائض الاقتصادي المنتج اولا والمتاح منه للتنمية الاقتصادية ثانيا وحصة اعـــادة التوظيف في القطاع الصناعي ثالثا واطئة وضعيفة جدا • ان هذا يعني بدوره استمرار عجز القطاع الصناعي على ان يلعب دوره الفعال الديناميكـــي في تطور مجمل الاقتصاد الوطني وعاجز ايضاً على ان يجري تغييراً مهماً في تركيب الاقتصاد الوطني العراقي ، رغم توفر امكانيات كبيرة لتحقيـــق ذلـــك • *

د• كاظم حبيب
١-٥-١٩٧١ بغداد

---

★ ملاحظة : يتضمن بحث « بعض قضايا التطور الصناعـي فـــي العراق قسمين اخرين يعالجان النقاط التالية :

اولا : طبيعة العلاقة بين القطاع الصناعي العام والقطاع الخاصـــ والقطاع المختلط وبين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وبين الصناعات الانتاجية والصناعات الاستهلاكية وقـد نشـر فـي مجلـــة المصرفـــي العدد ٥ ــ ١٩٧١ •

ثانيا : طريق وآفاق التطور اللاحق لتركيب القطاع الصناعي فـــي العراق • ــ لم ينشر بعد ــ ، علما بان القسم الاول من البحث نشر فـــي مجلة المستنصرية ــ العدد الثاني ــ ١٩٧١ ــ الكاتب •

# تصويب

الصفحة ٢٥ السطر ٢١ـ٢٢

الصواب : ولما كان الشعر فـــيفي كثير من حالاته تعبيرا انسانيـا كاشفا

الصفحة ٤١ السطر ١ـ٢

الصواب :

ماربع ميـة معمـورا يطيـــف به غيلان ابهى ربى من ربعهـا الخـرب

الصفحة ٤٠ السطر الثالث

الصواب : بكر فما افترعتها

| الصفحة | السطر | الصواب |
|---|---|---|
| ٤٥ | ١ | أبو العتاهية |
| ٤٦ | ٢ | وامتدت |
| ٤٦ | ٦ | واقتضـت |
| ٤٦ | ١٦ | الى أنمذهب |
| ٤٦ | ١٧ | نجد فى هذا الراى |